الحدث

يتوجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى واشنطن اليوم الاثنين، حيث يعقد سلسلة من اللقاءات تتمحور حول التوصل إلى صفقة تبادل أسرى ووقف العدوان على قطاع غزّة، في الوقت الذي تواصلت فيه الضغوط الداخلية عليه لعدم تقديم تنازلات

صفقة غزّة

لقاءات نتنياهو الأميركية تحسم مصيرها

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

على وقع تواصل المجازر الإسرائيلية في قطاع غزّة، يبدأ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو زيارته إلى واشنطن اليوم الاثنين، على أن يلتقي الرئيس الأميركي جو بايدن غداً، فيما يتوقع أن تحسم اجتماعات نتنياهو في العاصمة الأميركية مصير صفقة وقف الحرب على غزّة وتبادل الأسرى، وهو ما كان ظهر في تصريح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن من أنه يريد «إيصال الاتفاق إلى خط النهاية» عندما يكون نتنياهو في واشنطن.

وقبل ساعات من توجه نتنياهو إلى واشنطن عقد نتنياهو اجتماعاً مع قادة الأجهزة الأمنية لمناقشة مفاوضات صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس. وذكرت إذاعة كان ريشت بيت العبرية، أمس الأحد، أن «جهوداً تُبذَل في إسرائيل للمصادقة على الرد الإسرائيلي على الصفقة». وبحسب الإذاعة، يُمارس ضغط كبير على نتنياهو للمصادقة على الرد الإسرائيلي المحدّث، لكي يُنقل إلى الوسطاء قبل اجتماعه مع بايدن غداً الثلاثاء. ولم توضح الإذاعة فحوى الرد المتوقّع، إلا أنها نقلت عن مصادر مطلعة، لم تسمّها، أن «هناك توقعاً لتمرير الوثيقة بداية الأسبوع، متضمنة إشارة إلى محور فيلادلفيا، وإلى عدد من التغييرات التي اقترحها الأميركيون في صياغة المقترح (مقترح الصفقة)». وكان نتنياهو عقد أخيراً جلسة مع الوفد المفاوض، تهدف إلى تأكيد الموقف الإسرائيلي الرسمي من المطالب الجديدة التي طرحها نتنياهو في خطاباته الأخيرة بشأن الصفقة، والتي تعتبر تعجيزية. وكان نتنياهو أكد مراراً أن «شروط إسرائيل لإنهاء الحرب لم تتبدّل: القضاء على قدرات حماس العسكرية وقدرتها على الحكم، وتحرير كل الرهائن وضمان أن غزّة لم تعد تشكّل تهديداً لإسرائيل». بالإضافة إلى أن الصفقة يجب أن تتيح لإسرائيل العودة إلى القتال، ومنع تهريب السلاح من مصر إلى «حماس»، ومنع عودة «آلاف المخربين المسلحين» إلى شمال القطاع، وزيادة عدد المحتجزين الإسرائيليين الأحياء الذين يُعادون من قطاع غزة في إطار الصفقة، وكانت قناة «كان 11» قد ذكرت، الخميس الماضي، أن الولايات المتحدة والوسطاء وجّهوا رسالة إلى حركة حماس، مفادها أن عليها تجاهل تصريحات نتنياهو بشأن موضوع المفاوضات، إذ إن بعضها كان لأغراض سياسية فقط.

وجاءت الرسالة في الأيام الأخيرة على خلفية تصريحات نتنياهو العديدة بشأن الحرب والصفقة، منها ما يتعلق بمعبر رفح ومحور فيلادلفيا، والتفتيش الأمني لمن يعبر من جنوب قطاع غزة إلى شماله، وحول قضايا أخرى.

وأعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، في بيان أمس الأحد، أن نتنياهو سيسافر إلى واشنطن صباح اليوم الاثنين، بعدما كانت الرحلة مقررة مساء أمس الأول السبت، وسيلتقي بايدن غداً الثلاثاء وسيلقي كلمة أمام الكونغرس بمجلسيه الأربعاء المقبل. ويأتي تأجيل زيارة نتنياهو إلى واشنطن غداة شن طائرات إسرائيلية غارات استهدفت ميناء الحديدة اليمني وخزانات الوقود فيه، ومحطة الكهرباء، أدت إلى سقوط ستة قتلى وإصابة نحو 90 آخرين. وكان بايدن وبعض الوزراء الإسرائيليين أعلنوا مراراً أن التوصل إلى صفقة، تتوسط فيها قطر ومصر وأميركا، أمر ممكن. وكان الرئيس الأميركي عرض خطة في مايو/أيار الماضي تنص على وقف إطلاق النار لستة أسابيع يتم خلالها تبادل بعض المحتجزين الإسرائيليين مع أسرى فلسطينيين. فيما قال وزير الخارجية أنتوني بلينكن، الجمعة الماضي، إن المفاوضين باتوا «على بعد بضعة أمتار وننتجه إلى خط النهاية»، موضحاً أنه يريد «إيصال الاتفاق إلى خط النهاية» عندما يكون نتنياهو في واشنطن. في المقابل تتواصل الضغوط الداخلية على نتنياهو لمنع تقديم تنازلات. وأفاد موقع القناة 12 العبرية، مساء السبت، أن ثمانية نواب من حزب الليكود وجهوا رسالة إلى نتنياهو، حددوا له من خلالها «الخطوط الحمراء» بشأن الصفقة، وهددوا بأن المصادقة على مقترح الصفقة الحالي سيؤدي إلى تفكك الائتلاف. وأشار النواب عميت هليفي وحانوخ ميلبيتسكي ودان إيلوز وموشيه سعدة وأريك كلينر وشالوم دانينو وتالي غوتليب وتيسيم فاتوري إلى أهمية إعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة إلى منازلهم، لكنهم أكدوا أن «الطريقة الوحيدة الفعّالة لإعادة المختطفين هي إخضاع حماس عسكرياً». وبحسب رسالتهم، فإن هذه هي الطريقة التي ستطلق فيها حركة حماس سراح المحتجزين في إطار وقف لإطلاق النار، كما حدث في الصفقة الأولى. وأوضحوا معارضتهم خطة إطلاق سراح المحتجزين على دفعات، وبالمقابل، دعمهم إطلاق سراحهم جميعاً دفعة واحدة. وقالوا إن «أي اتفاق لا يتضمن عودة جميع المختطفين دفعة واحدة، وليس على مراحل، يحكم بالإعدام على من تبقى من المختطفين الأحياء. لذلك، في كل الأحوال، لا ينبغي على الإطلاق قبول أي اتفاق لا يتضمّن العودة الكاملة لجميع المختطفين». وأعرب أعضاء الكنيست الثمانية عن معارضتهم الشديدة انسحاب الجيش الإسرائيلي من المحاور المركزية في القطاع باعتباره جزءاً من الصفقة. وقالوا إن «اتفاقاً يتضمن انسحاب قواتنا من محاور السيطرة في قطاع غزة سيكون في الواقع هزيمة مطلقة لإسرائيل، لأنه سيؤدي حتماً إلى استعادة قدرات العدو العسكرية والسلطوية، وعودته إلى مواقع الهجوم على سكان غلاف غزة وجميع أنحاء البلاد». كما اعتبروا أن أي اتفاق يشمل «عودة العدو إلى شمال قطاع غزة سيعني عملياً انتهاء الحرب، وسيؤدي إلى عودة إطلاق الصواريخ على سديروت ومناطق الغلاف، وسيلغي فعلياً الإنجازات التي حققها جنودنا». وكتبوا في رسالتهم أن «اتفاقاً يتضمن تغييراً ما بشأن السيطرة الكاملة والمطلقة للجنود الإسرائيليين على معبر رفح ومحور فيلادلفيا، من كرم أبو سالم وصولاً إلى البحر، سيؤدي حتماً إلى المذبحة القادمة». وقالوا: «بالنسبة لنا، تشكّل هذه المبادئ خطوطاً حمراء واضحة لائتلافنا (الحاكم). لقد اخترنا للحفاظ على هوية إسرائيل وأمنها، ولذلك لا يمكننا تجاوزها». في غضون ذلك، تواصلت في تل ابيب ومناطق أخرى الاحتجاجات الإسرائيلية المؤيدة لإبرام صفقة مع حركة حماس لإعادة المحتجزين الاسرائيليين، كما من المتوقع تنظيم تظاهرات في الولايات المتحدة من جهات يهودية بالتزامن مع زيارة نتنياهو.

وفي غزة، تواصلت الاشتباكات العنيفة بين قوات الاحتلال وعناصر المقاومة الفلسطينية. وقال سكان في مدينة رفح لوكالة رويترز إن معارك ضارية اندلعت بين مقاتلين وقوات الاحتلال، لا سيما في المناطق الواقعة وسط القطاع وغربه التي تقدمت فيها الدبابات الإسرائيلية في اليومين الماضيين. وأعلنت «كتائب القسام» و«سرايا القدس» في بيانات أن عناصرهما تصدوا لقوات الاحتلال بصواريخ مضادة للدبابات وقذائف الهاون. وبثت «سرايا القدس» مشاهد لما قالت إنه من استهداف مقاتليها جنود الاحتلال داخل مبنى بقذيفة «تي جي بي»، وقصف آخر لقوات الاحتلال بقذائف الهاون عند مفترق عوض الله بمخيم يبنا جنوب مدينة رفح. ونسف جيش الاحتلال مباني سكنية في حي القشوط جنوبي مدينة رفح. وأعلنت «كتائب القسام»، استهداف مروحية إسرائيلية من نوع «أباتشي» بصاروخ «سام 7» أثناء إطلاقها النار على المواطنين شرقي مخيم البريج وسط قطاع غزة، أمس الأول السبت. وقال المكتب الإعلامي الحكومي التابع لحماس في غزة، في بيان، إن 22 شخصاً استشهدوا أمس الأحد. واستشهد ثمانية فلسطينيين، وأصيب آخرون، في قصف للاحتلال الإسرائيلي استهدف مدينتي خانيونس ورفح جنوب قطاع غزة، ومخيم البريج وسط القطاع. وقالت مصادر محلية، لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) إن طواقم الهلال الأحمر انتشلت جثمان شهيدة، ومصابين اثنين، إثر قصف منزل في بلدة بني سهيلا شرق مدينة خانيونس. كما سقط ثلاثة شهداء بينهم طفلان إثر قصف إسرائيلي استهدف منزلاً في منطقة قيزان النجار جنوبي خانيونس. وتم انتشال جثامين ثلاثة شهداء، في استهداف مخيم الشابورة وسط مدينة رفح. واستشهد ثلاثة أشخاص في استهداف طائرة مُسيرة تجمعاً للفلسطينيين، في مدينة رفح. وقصفت طائرات الاحتلال شقة سكنية في مخيم البريج وسط قطاع غزة، ما أدى لاستشهاد أربعة مواطنين. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في بيان أمس الأحد، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 38983 على الأقل. وقالت الوزارة في بيان إنها أحصت بين من وصلوا إلى المستشفيات «64 شهيداً و105 جرحى خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة» حتى صباح أمس الأحد. وأشارت إلى أن إجمالي عدد الجرحى "بلغ 89727 إصابة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي". وقال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في بيان، إن جيش الاحتلال قصف مخيم النصيرات، وسط القطاع، 63 مرة خلال سبعة أيام، مشيراً إلى أنه راح ضحية هذا القصف 191 شهيداً و251 جريحاً. وكشف أن أكثر من 75% من الضحايا وصلوا إلى المستشفيات وجثامينهم وأجسادهم محروقة جراء استخدام الاحتمال الأسلحة الحرارية والكيميائية. وقال إن مخيم النصيرات للاجئين هو واحد من المخيمات المأهولة بالسُكان ويوجد فيه حالياً 250 ألف مواطن ونازح. ويتعرض للقصف الهمجي من الاحتلال من دون مراعاة لحالة الاكتظاظ داخل المخيم. وأعلن جيش الاحتلال، في بيان، إصابة ثمانية جنود خلال الـ24 الماضية ستة منهم في معارك قطاع غزة.

دمار في دير البلح أمس (عبد الرحيم خطيب/ الأناضول)

بنكيران: تهديد لكل العرب

اعتبر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي، عبد الإله بنكيران، خلال اجتماع الأمانة العامة للحزب في الرباط، مساء أمس الأول السبت، أن إسرائيل تمثل «تهديداً» لجميع الدول العربية، وليس للفلسطينيين فقط. وقال إن «إسرائيل لا تهدد الفلسطينيين في جميع المناطف الفلسطينية فقط، بل هي تهديد لبقية الدول العربية الأخرى» داعياً إلى دعم فلسطين بـ«مواقف قوية وبالمساعدات وعدم التخلي عنها».

للحديث تتمة...

سباق الرئاسة في تونس

وليد التليلي

انطلق سباق الرئاسة في تونس فعلياً بإعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد، يوم الجمعة الماضي، ترشحه لولاية ثانية. وقال للتونسيين في فيديو على الصفحة الرسمية للرئاسة: «لو كنت خُيّرت لما اخترت، ولكن حين يدعوك الواجب الوطني فلا مجال للتردد، ولا مجال إلا لأن تقول إني أستجيب ولبيت». متابعاً: «أعلن ترشحي للانتخابات الرئاسية لمواصلة مسيرة النضال في معركة التحرير الوطنية». وبهذا المعنى، يؤكد سعيّد نيّته مواصلة ما يسميه بالمعركة، ويطرح التونسيون سؤالاً جوهرياً على سعيّد وعلى أنفسهم في الوقت نفسه: من ينافس سعيّد وهل ستكون فعلاً وأصلاً منافسة متكافئة بين الجميع تضاف إلى بقية منافسات ما بعد الثورة التي كتبها التاريخ في صفحة البلاد الديمقراطية، أم أنها ستكون في صفحات ما قبل الثورة، التي كانت ملطخة بالتزوير وبغياب أي تنافس حقيقي، في بلد لا حرية ولا ديمقراطية فيها؟

تجد هذه الأسئلة مشروعيتها بالعودة إلى تصريحات سعيّد نفسه، إذ كان قد قال، في إبريل/ نيسان من العام الماضي، إنّه «ليس مستعداً لتسليم الوطن لمن لا وطنية له»، مضيفاً أنّه «لا يرى نفسه في منافسة مع أيّ كان». وتتزايد المخاوف من انتخابات شكلية بالنظر إلى وقائع الأيام الأخيرة، فقد أصدر القضاء، حكماً على رئيس حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري المرشح لطفي المرايحي (الذي أضيف إلى قائمة المعتقلين) بسجنه مدة ثمانية أشهر، مع المنع من الترشح مدى الحياة. وقد يكون الحكم مفهوماً لو صدر قبل بداية السباق الانتخابي، ولا أحد يفهم لماذا انتظر القضاء كل هذا الوقت ليصدر حكمه، وكان يمكن أن يُكتفى بالسجن، أما منعه من الترشح مدى الحياة، فهذا يوقظ الشكوك ويثير كل المخاوف السابقة ويؤكدها. إضافة إلى ذلك، يصدر حكم غريب على وزير الصحة الأسبق عبد اللطيف المكي يمنعه من الظهور الإعلامي، وتحجير الخروج من حدود منطقته، بما يعني شلّ حركته ومنعه من التحرك وجمع التزكيات وإقناع الناس بجدوى تزكيته، وربما انتخابه فيما بعد. والمكي مرشح جدّي، وقد يكون عنواناً ووجهة لأصوات الإسلاميين في تونس، رغم أن حركة النهضة تبرأت من ذلك علناً، وهو أحد قيادييها المستقيلين منها، ولكن هذا تفصيل آخر في قراءة توزيع الأصوات. فهل ستكون هذه الانتخابات فرصة لاستعادة وجه الديمقراطية، أم انتكاسة نهائية لا رجعة بعدها، في المدى القريب، لأن كل المؤرخين يؤكدون أن مسارات الثورات لا تستقر على الحرية إلا بعد زمن وتعب وانتكاسة وأوجاع؟

اجتماع نتنياهو مع قادة الأجهزة الأمنية لمناقشة الاتفاق

حدد 8 نواب من الليكود «الخطوط الحمراء» بشأن الصفقة

صحوة لدى المجتمع الدولي

اعرب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، في تصريح للصحافيين على متن الطائرة خلال عودته من شمال قبرص امس الاحد، عن امله في ان يشكل الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية اعتبار الاحتلال الاسرائيلي الاراضي الفلسطينية غير شرعي، «صحوة لدى المجتمع الدولي». وقال: «علينا ان نرفع اصواتنا ضد الظلم بنبرة تزداد مع كل يوم جديد، فهذا واجبنا الانساني، وديْن علينا امام التاريخ، فكل موقف يتخذ او لا يتخذ يسجله التاريخ».

البانيز: إسرائيل تمارس الفصل العنصري ضد الفلسطينيين

أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فرانشيسكا البانيز (الصورة)، أمس، أن الاحتلال الإسرائيلي يمارس الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، مضيفة أن «إسرائيل تزداد وحشية تجاه ضحاياها كل يوم». وقالت البانيز، في منشور على منصة «إكس»، إنه «في الواقع هناك دولة فلسطينية موجودة، وإسرائيل تمارس الفصل العنصري ضد الفلسطينيين». وجاء كلام البانيز بعد تأكيد محكمة العدل الدولية، يوم الجمعة الماضي، خلال جلستها لإعلان رأيها بشأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية واستغلالها للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة تنتهك القانون الدولي، مضيفة أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، موضحة أنه على إسرائيل بصفتها سلطة احتلال إدارة الأراضي لمصلحة الفلسطينيين.

(قنا)

إصابة الأسير عبد الله البرغوثي بكسور بعد تعرضه للضرب

كشفت عائلة الأسير عبد الله البرغوثي (52 عاماً) من بلدة بيت ريما، شمال غرب رام الله، وسط الضفة الغربية، أمس، عن إصابته بكسور في قفصه الصدري بعد تعرضه للضرب على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأسر. والبرغوثي هو أبرز قيادات كتائب القسام. وأكدت سائدة البرغوثي، زوجة الأسير عبد الله البرغوثي، أن آخر الأسرى المفرج عنهم أبلغ العائلة قبل أيام، بتعرض عبد الله للضرب المبرح في سجن شطة، ما أدى إلى إصابته بكسور في قفصه الصدري. وقالت زوجة البرغوثي، إن «قوات القمع الإسرائيلية اقتحمت زنازين الأسرى في سجن شطة، وقامت بالاعتداء عليهم بالضرب المبرّح كان بينهم زوجي»، معربة عن قلق العائلة على وضعه الصحي «في ظل ما يتعرض له الأسرى من قمع وحرمان من العلاج». كما أعربت عن خشيتها على حياته في ظلّ منع زيارة المحامين للأسرى عامة وله خاصة. وكانت محكمة إسرائيلية قد حكمت على عبد الله البرغوثي بالسجن 67 مؤبداً، و5200 عام، بتهمة تنفيذه 7 عمليات فدائية أدت إلى مقتل 67 إسرائيلياً وجرح أكثر من 500 آخرين، وهو من قادة المقاومة البارزين في انتفاضة الأقصى الثانية التي اندلعت عام 2000.

(العربي الجديد)

روسيا تطارد قاذفتين أميركيتين فوق القطب الشمالي

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأحد، أن طائرات مقاتلة روسية منعت قاذفتين استراتيجيتين أميركيتين من انتهاك حدودها فوق بحر بارنتس (القطب الشمالي). وقالت الوزارة في بيان، إنه بعد رصد اقتراب هدف جوي من الحدود الروسية، دفع الجيش بطائرات مقاتلة من طراز ميغ 29 وميغ 31، والتي حددت أنهما قاذفتان استراتيجيتان أميركيتان من طراز بي 52 إتش. وأضافت أنه «مع اقتراب المقاتلات الروسية، عدلت القاذفتان الاستراتيجيتان الأميركيتان مسار طيرانهما، ثم ابتعدتا عن حدود دولة روسيا الاتحادية».

(رويترز)

متابعة

سموتريتش: العقوبات الغربية ظلّ عابر وغبار

رام الله ـ **العربي الجديد**

شنّ وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، أمس الأحد، هجوماً حاداً على إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، متهماً إياها بانتهاك «سيادة إسرائيل» وذلك رداً على الأنباء التي تمّ تداولها بشأن إمكانية فرض هذه الإدارة عقوبات أميركية عليه، وهو ما كشفه موقع أكسيوس الأميركي الإخباري، أول من أمس السبت، إذ يفترض أن تشمل العقوبات المحتملة أيضاً وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير. وكان «أكسيوس» قد ذكر أن نقاشاً دار داخل إدارة بايدن حول الأمر، فيما يتردد الرئيس الأميركي في فرض عقوبات على شخصيات «منتخبة ديمقراطياً» في بلدانها.

وقد يتوان سموتريتش، أمس، في تصريحات نقلتها عنه القناة السابعة العبرية، عن انتقاد إدارة بايدن، معتبراً أنّ سعي واشنطن لفرض عقوبات ضدّه على خلفية خططه توسيع الاستيطان في الضفة، فضلاً عن دعمه من غفير اعتداءات المستوطنين في الضفة «ضربة قاتلة للسيادة الإسرائيلية». واعتبر أنه «على المستوى الوطني، فإنّ فرض عقوبات على مسؤول منتخب ووزير كبير في الحكومة بسبب نشاطهما الحكومي والديمقراطي، نيابة عن ناخبيهما، يشكل ضربة قاتلة للسيادة الإسرائيلية والعلاقات بين البلدين، وسيكون لذلك عواقب وخيمة في العديد من المجالات»، من دون مزيد من التوضيح. وأضاف: «أما على المستوى الشخصي، فأنا لا أختلف عن أي مستوطن آخر فُرضت عليه عقوبات أميركية صارمة وغير ديمقراطية، لكن هذا قرار مؤسف نابع من احتياجات سياسية داخلية لأولئك الذين يدّعون أنهم يقودون أكبر ديمقراطية في العالم». في إشارة إلى الولايات المتحدة. وادّعى سموتريتش أن واجبه «تعزيز قبضة تل أبيب على أجزاء الوطن في يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة الغربية)، ومنع قيام دولة من شأنها أن تُعرّض وجود إسرائيل للخطر»، مضيفاً أنه «مستعد لدفع أي ثمن مقابل ذلك». كما قلّل من أهمية العقوبات الغربية، مبيناً أنها «مجرد ظل عابر وغبار».

وكان بن غفير قد هاجم الولايات المتحدة في يناير/كانون الثاني الماضي بشدة، بعد إدانة الخارجية الأميركية تصريحات له دعا فيها لعودة المستوطنين إلى غزّة، حيث قال إن «إسرائيل ليست نجمة أخرى على العلم الأميركي». كما دان كلّ من سموتريتش وبن غفير أكثر من مرة، فرض واشنطن بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عقوبات على مستوطنين وكيانات إسرائيلية بسبب أعمالها في الضفة الغربية. وكان ثلاثة مسؤولين أميركيين أكدوا لـ«أكسيوس» أن إدارة بايدن تشعر بـ«إحباط شديد إزاء سياسة الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى توسيع المستوطنات، وإضعاف السلطة الفلسطينية».

على الأرض، أصيب متضامنان أميركيان وفلسطيني، أمس الأحد، في اعتداء مستوطنين بينما كانوا يعملون على حرث وتنظيف أراضي قرية قصرة جنوب مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية. وقالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إنّ طواقم إسعاف تابعة لها نقلت إلى المستشفى «إصابتين لمتضامنين أميركيين نتيجة الاعتداء عليهما بالضرب من مستوطنين في قصرة»، فيما أشارت وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية (وفا)، إلى إصابة مواطن فلسطيني في الاعتداء ذاته «بالعصي والحجارة». كما أصيب شاب فلسطيني فجر أمس، برصاص الاحتلال، على حاجز عسكري في قرية الجبعة جنوب غرب بيت لحم.

وعلى صعيد التطورات اليومية في الضفة منذ 7 أكتوبر، اقتحمت قوات الاحتلال أمس، مدينة طوباس شمال شرقي الضفة، لأكثر من أربع ساعات، تخللتها مواجهات واشتباكات مسلحة بين مقاومين فلسطينيين وقوات الاحتلال. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال اقتحمت أحياء عدة في طوباس، وداهمت منازل لعائلات بحجة أن أبناءها مطلوبون، وطالبتهم بتسليم أنفسهم بعد عدم العثور عليهم. وبحسب المصادر، فقد شهد الاقتحام اشتباكات مسلحة وتفجير عبوات ناسفة محلية الصنع، وأعطبت إحدى آليات الاحتلال التي تم سحبها لاحقاً، ولم يُبلغ عن وقوع إصابات بين الفلسطينيين. ولم تقتصر الاقتحامات على طوباس، إذ اقتحمت قوات الاحتلال فجر أمس، مناطق عدة في الضفة، ودهمت منازل وفتشتها، واعتقلت فلسطينيين، بينهم الفتاة ابتهال العامر، عقب دهم منزلها في قرية كفر قليل جنوب شرق نابلس، وهي طالبة جامعية وابنة الأسير الصحافي نواف العامر. ومن المدن والبلدات التي اقتحمت أمس، بلدة إذنا غرب الخليل، وبني نعيم شرقي الخليل، حيث تمّت مداهمة مسجد.

إلى ذلك، أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 9750 مواطناً من الضفة والقدس، منذ بدء الحرب على غزة، مشيرة إلى أنّ الاحتلال يواصل خلال حملات الاعتقال تنفيذ عمليات اقتحام وتنكيل واسعة، واعتداءات بالضرب المبرّح، وتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين. وبحسب الهيئة والنادي، فقد اعتقلت قوات الاحتلال خلال اليومين الماضيين فقط، 26 مواطناً من الضفة من بينهم أسرى سابقون، حيث توزعت عمليات الاعتقال على غالبية محافظات الضفة.

وفي القدس المحتلة، اقتحم عشرات المستوطنين، أمس، المسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال، التي شدّدت إجراءاتها العسكرية في البلدة القديمة من مدينة القدس، ونشرت عناصرها عند بوابات الأقصى، وفرضت قيوداً على دخول المصلين.

اعتبر سموتريتش أنّ واجبه تعزيز قبضة إسرائيلية على الضفة

رصد

قصف مخزن ذخيرة جنوب لبنان

بيروت ـ **العربي الجديد**

تواصل التصعيد بين حزب الله وقوات الاحتلال الإسرائيلي، مع إعلان الحزب، الذي نعى 3 من عناصره، شن هجوم بصواريخ الكاتيوشا على مستوطنة دفنا في الجليل الأعلى، للمرة الثانية في غضون يومين، وذلك بعد ساعات من استهداف طيران الاحتلال مستودع ذخيرة للحزب في بلدة عدلون جنوب لبنان ما أدى إلى تصاعد عمود من المنازل والمحال في قرى مجاورة نتيجة إصابتها بصواريخ المخزن المستهدف والذي أشاع حزب الله بين مؤيديه بأنه مستودع للموز ولمواد كيميائية.

وأعلن حزب الله، في بيانات أمس الأحد، شن هجمات على مستوطنة دفنا في الجليل الأعلى، ومواقع للاحتلال. وقال الحزب إنه "رداً على اعتداءات العدو الإسرائيلي التي طاولت المدنيين في بلدة عدلون وأصابت عدداً منهم بجروح"، استهدف مستوطنة دفنا في شمال إسرائيل "بصواريخ الكاتيوشا". وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الأحد، إلى وقوع أضرار في مبانٍ ومزارع جراء قصف الحزب لمستوطنة دفنا. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن 10 صواريخ أطلقت، أمس الأحد، من لبنان، باتجاه منطقة إصبع الجليل. وجرى اعتراض بعضها، وسقط البعض الآخر في عدة مناطق من دون وقوع إصابات، فيما نشرت القناة 12 الإسرائيلية مقطع فيديو يظهر إصابة مباشرة لقاعة مدرسية في مستوطنة دفنا. كما نشرت هيئة البث الرسمية، مقطع فيديو لأضرار لحقت بقاعة رياضية في المستوطنة جراء سقوط صاروخ. وأشارت هيئة البث الإسرائيلية إلى اندلاع سلسلة من الحرائق في مناطق مفتوحة شمال إسرائيل نتيجة صواريخ أطلقت من لبنان. وكان حزب الله استهدف، أمس الأول السبت، مستوطنة كاتسيا على مستوطنة دفنا في الجليل الأعلى، للمرة الثانية في غضون يومين، وذلك بعد ساعات من استهداف طيران الاحتلال مستودع ذخيرة للحزب في بلدة عدلون جنوب لبنان ما أدى إلى تصاعد عمود من المنازل والمحال في قرى مجاورة نتيجة إصابتها بصواريخ المخزن المستهدف والذي أشاع حزب الله بين مؤيديه بأنه مستودع للموز ولمواد كيميائية.

وأعلن حزب الله، في بيانات أمس الأحد، شن هجمات على مستوطنة دفنا في الجليل الأعلى، ومواقع للاحتلال. وقال الحزب إنه "رداً على اعتداءات العدو الإسرائيلي التي طاولت المدنيين في بلدة عدلون وأصابت عدداً منهم بجروح"، استهدف مستوطنة دفنا في شمال إسرائيل "بصواريخ الكاتيوشا". وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الأحد، إلى وقوع أضرار في مبانٍ ومزارع جراء قصف الحزب لمستوطنة دفنا. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن 10 صواريخ أطلقت، أمس الأحد، من لبنان، باتجاه منطقة إصبع الجليل. وجرى اعتراض بعضها، وسقط البعض الآخر في عدة مناطق من دون وقوع إصابات، فيما نشرت القناة 12 الإسرائيلية مقطع فيديو يظهر إصابة مباشرة لقاعة مدرسية في مستوطنة دفنا. كما نشرت هيئة البث الرسمية، مقطع فيديو لأضرار لحقت بقاعة رياضية في المستوطنة جراء سقوط صاروخ. وأشارت هيئة البث الإسرائيلية إلى اندلاع سلسلة من الحرائق حولا في جنوب لبنان، واحمد علي موسى مواليد عام 1985 من حولا أيضاً.

والسبت الماضي، أعلن حزب الله وحركة حماس أنهما أطلقا وابلاً من الصواريخ على مواقع إسرائيلية رداً على ضربة أدت إلى إصابة مدنيين في جنوب لبنان ورداً على سقوط ضحايا في قطاع غزة. وأعلن الحزب أنه أطلق «عشرات صواريخ الكاتيوشا» على دفنا، موضحاً أنه استهدفها للمرة الأولى "رداً على الاعتداء على المدنيين". بدورها، أعلنت كتائب عز الدين القسام، في بيان، أنها أطلقت وابلاً من الصواريخ من جنوب لبنان باتجاه موقع عسكري إسرائيلي في الجليل الأعلى "رداً على المجازر الصهيونية بحق المدنيين في قطاع غزة".

وكان الجيش الإسرائيلي أكد، أمس الأحد، أنه استهدف منتصف ليل السبت الأحد مستودع ذخائر لحزب الله. وقال الجيش، في بيان: «خلال الليلة الماضية، أغارت طائرات حربية على مستودعَيْن للأسلحة في منطقة جنوب لبنان وفي داخلها قذائف صاروخية ووسائل أخرى».

وكانت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية ذكرت ليل أمس الأول أن «غارة على بلدة عدلون استهدفت مستودع ذخائر». وأشارت، أمس الأحد، إلى ارتفاع حصيلة الجرحى من المدنيين إلى سبعة. ووصفت إصاباتهم بأنها متوسطة. وإثر الغارة التي استهدفت مستودع الذخائر، تم قطع طريق سريع بين مدينتي صيدا وصور في جنوب لبنان بالاتجاهين وتحويل السير إلى الطرق الداخلية، وفق الوكالة. التي أشارت إلى أن الانفجارات في المستودع استمرت لعدة ساعات، مع وصول الشظايا إلى أكثر من بلدة، ولا سيما بلدة الخرايب وبرج رحال. يشار إلى أن عدلون تقع في قضاء صيدا، وتبعد نحو 38 كيلومتراً عن الحدود مع فلسطين المحتلة.

دمار في الجميجمة جنوب لبنان، 19 يوليو الحالي (محمود الزيات/فرانس برس)

يأتي ذلك في حين يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف قرى متفرقة في جنوب لبنان. وأشارت الوكالة الوطنية اللبنانية إلى وقوع إصابات جراء استهداف طائرة مُسيرة إسرائيلية بصاروخين منزلاً في بلدة حولا الحدودية جنوبي لبنان. من جانبه، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي في بيان نشره على منصة إكس، أنه استهدف بغارة جوية «خلية تابعة لحزب الله» في حولا. وقال إن «قوات تابعة للفرقة 91 (فرقة الجليل)، رصدت في وقت سابق الأحد، خلية تابعة لحزب الله تعمل في منطقة حولا بجنوب لبنان. وبعد وقت قصير من الرصد، هاجمت طائرة مسيرة تابعة للقوات الجوية الخلية». واستهدفت مدفعية الاحتلال الإسرائيلي أطراف بلدة مارون الراس بسبع قذائف، والمنطقة الواقعة بين بلدتي عيناثا وكونين بعدد من القذائف.

بين غرقه في حرب غزة، واستمرار تعرضه لضربات من الخارج وآخرها استهداف الحوثيين لتل أبيب، حاول الاحتلال الإسرائيلي استعادة هيبته المفقودة باستهداف الحديدة في اليمن. تطور من المتوقع أن يدفع المنطقة إلى تصعيد أكبر

استهداف الحديدة

الاحتلال يبحث عن هيبة مفقودة

حيفا ـ **نايف زيداني**
تعز ـ **العربي الجديد**

تنزلق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بسرعة لتتحوّل إلى مواجهة إقليمية مباشرة بين الاحتلال الإسرائيلي والجبهات المقاومة له، وهو ما تجلى بتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية على الحديدة في اليمن ليل السبت الماضي، في أول قصف من نوعه بتاريخ إسرائيل على اليمن، وذلك بعد يوم واحد من إطلاق الحوثيين مسيّرة مفخخة استطاعت التسلل إلى تل أبيب. لكن ضربة الاحتلال على الحديدة تتخطى مجرد محاولة الرد على الحوثيين، فكلام المسؤولين الإسرائيليين كان واضحاً بأنها «رسالة إلى كل الشرق الأوسط»، وأن النيران التي اندلعت في ميناء الحديدة «يمكن رؤيتها في كل أنحاء الشرق الأوسط»، في رسالة مباشرة إلى إيران التي يعتبر الاحتلال أنها من يقف وراء الحوثيين وهجماتهم إلى الأراضي المحتلة. كذلك مسارعةُ حكومة بنيامين نتنياهو إلى الرد على ضربة تل أبيب عبر هجوم مباشر والتسريب عن استخدام 20 طائرة حربية منها طائرات «إف 35» و«إف 15»، كلها استعراض قوة بهدف استعادة هيبة الردع الإسرائيلية التي تعرضت لضربات قاسية، أكان عبر عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أم ما تلاها من هجمات من حزب الله اللبناني عبر الحدود وصولاً إلى الضربات الحوثية المتواصلة منذ نحو 8 أشهر. لكن ذلك لا يبدو أنه سيكون رادعاً للحوثيين، الذين أعادوا التهديد برد كبير، وأن المعادلة التي أرسوها باستهداف تل أبيب ستتواصل.

وكان عناصر الإطفاء يواصلون حتى عصر أمس الأحد محاولاتهم لإخماد النيران في ميناء الحديدة غربي اليمن التي اندلعت جراء الضربات الإسرائيلية مساء السبت، والتي أسفرت بحسب الحوثيين، عن مقتل 6 أشخاص وإصابة حوالي 90 آخرين. وغطت سحابة كثيفة من الدخان الأسود أجواء الحديدة أمس، وفق مراسل وكالة فرانس برس في المكان. وقال موظف في الميناء للوكالة إن الحريق يتواصل في مستودعات الوقود ومحطة إنتاج الكهرباء، لافتاً إلى أن احتواء الحريق يتطلب أياماً عدة. واستهدف القصف مخازن النفط ومستودعاته والمشتقات التابعة لميناء الحديدة. كما تعرضت مكاتب المنشآت النفطية للقصف، إلى جانب واحدة من أهم محطات توليد الكهرباء التابعة لمدينة الحديدة. كذلك، تعرض 12 مستودعاً في الميناء للقصف الجزئي والكلي، وهي مستودعات بمساحة إجمالية تتجاوز مليون متر مربع، بحسب بيانات سابقة للحكومة اليمنية، تعود إلى عام 2010.

وطرح الهجوم المباشر من إسرائيل على اليمن تساؤلات عن المسار الذي قطعته الطائرات الإسرائيلية للوصول إلى أهدافها في مدينة الحديدة المطلة على البحر الأحمر. وكانت التوقعات تشير إلى أن المقاتلات الإسرائيلية عبرت نحو ألفي كيلومتر مستخدمة المجال الجوي الإقليمي لمصر والسودان والسعودية، وصولاً إلى اليمن. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس: «يبدو أن طائرات القوات الجوية (الإسرائيلية)، قد مرّت عبر المجال الجوي السعودي في جزء كبير من مسار رحلتها في طريقها إلى اليمن، ويمكن تقدير أن ذلك يتطلّب إعلاماً مباشراً للسعوديين بشأن الهجوم المتوقّع». غير أن السعودية سارعت إلى القول إن «المملكة لن تسمح باختراق أجوائها من أي جهة كانت»، وإنه «ليس لها أي علاقة أو مشاركة باستهداف محافظة الحديدة»، وفق المتحدث باسم وزارة الدفاع السعودية العميد تركي المالكي. كما شددت وزارة الخارجية السعودية، في بيان أمس الأحد، على «قلقها البالغ» بشأن تطورات التصعيد العسكري في اليمن والتي «تضاعف من حدة التوتر الحالي» في المنطقة، وتضر بالجهود المستمرة لإنهاء الحرب على غزة. وأكدت «استمرار جهود السعودية لإنهاء الحرب على غزة، ودعمها المستمر لجهود السلام في اليمن». لكن مراقبين أشاروا إلى أن إسرائيل لا تحتاج إلى عبور أجواء أي دولة من أجل تنفيذ العملية، فقد تكون مرت في المجال الجوي الدولي فوق البحر الأحمر وليس فوق دول محددة. وفور الكشف عن العملية، سارع مسؤولون إسرائيليون إلى التأكيد أنها أبعد من مجرد استهداف للحوثيين. وكتب رئيس الكنيست الإسرائيلي أمير أوحانا، السبت، في منشور باللغة العربية على حسابه في «إكس»: «هذه رسالة إلى كل الشرق الأوسط»، مرفقاً صورة للحرائق التي خلفها الهجوم على الحديدة. من جهته، قال وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت في بيان إثر الضربات إن «دماء المواطنين الإسرائيليين لها ثمن»، معتبراً أن «هذا الأمر تم إثباته بوضوح في لبنان وغزة واليمن وأماكن أخرى. إذا تجرؤوا على مهاجمتنا فالنتيجة ستكون هي نفسها». وأضاف غالانت أن «النيران التي تندلع الآن في الحديدة يمكن رؤيتها في كل أنحاء الشرق الأوسط ودلالتها واضحة». ودعا رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، إلى تدمير ميناء الحديدة «بشكل كامل»، معتبراً أن الهجوم الذي نفذته جماعة الحوثي الجمعة ألحق «أضراراً هائلة» باقتصاد إسرائيل. وقال متحدث عسكري باسم الجيش الإسرائيلي في بيان عن العملية التي سميت «اليد الطويلة»، إنه «على مدار الأشهر الأخيرة أطلق الحوثيون نحو 200 تهديد جوي مختلف نحو إسرائيل بتمويل وتوجيه إيراني. تم اعتراض أو إسقاط معظم التهديدات». وتابع: «قمنا باستهداف منطقة الميناء لأنها تعتبر مصدر تموين لنقل وسائل قتالية إيرانية الصنع من إيران إلى اليمن، ويعتبر الميناء مصدراً اقتصادياً مهماً للإرهاب الحوثي». وتابع: «في غارة اليوم (السبت) لم تنته المعركة. الإرهاب الإيراني ووكلاؤه على جميع الحدود سوف يجبرنا على مواصلة حماية دولتنا والعمل حيثما يتطلب ذلك».

سارعت السعودية إلى نفي أي علاقة لها باستهداف الحديدة

غالانت: نيران الحديدة يمكن رؤيتها في كل الشرق الاوسط

نيران متصاعدة من ميناء الحديدة بعد الضربة الإسرائيلية (فرانس برس)

وذكرت صحيفة يسرائيل هيوم أن 20 طائرة شاركت في العدوان، فيما ذكر موقع يديعوت أحرونوت، أنه شمل التزود بالوقود في الجو بطائرات «رام»، بسبب المسافة الكبيرة إلى اليمن (1700 كيلومتر، 200 كيلومتر أبعد من طهران)، إلى جانب تحليق على ارتفاعات منخفضة لتجنب رادارات «العدو». كما رافق العدوان مراقبة استخبارية مع سرب من طائرات «نحشون»، وتغطية من السفن البحرية المنتشرة في البحر الأحمر واستخدام ذخائر للإسقاط من مسافة 100 كيلومتر من الأهداف، بالاشتراك بين طائرات «إف 15» بصفتها مفجراً أساسياً وطائرات «إف 35» للتسلل وفتح الطريق. وذهب موقع والاه العبري للمقارنة بين هذا العدوان والهجوم الإسرائيلي في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 1985 ضد مقر القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط بتونس، مستهدفة اجتماعاً لمنظمة التحرير، ما أسفر عن عدد كبير من الضحايا، بينهم تونسيون، وقيادات فلسطينية سياسية وعسكرية. وكتب الموقع العبري «منذ ما يقرب من 30 عاماً، نفذ سلاح الجو عملية «الساق الخشبية» للهجوم على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، على بعد 2200 كيلومتر من إسرائيل، وهو أطول هجوم نفذه سلاح الجو حتى ذلك الوقت. وتم دعم طائرات إف 15 الثماني التي شاركت فيه من خلال عمليتي تزود بالوقود في الجو لتغطية المسافة». وبحسب الموقع فإن «الهجوم على أهداف الحوثيين في اليمن يذكّرنا كثيراً بتلك العملية، بمدى مماثل تقريباً، ولكن مع تغيير الطائرات. في عام 2024، تقوم القوات الجوية بتشغيل سرب من طائرات إف 15 أكثر تقدماً وأكثر تكيّفاً مع المهام الهجومية بعيدة المدى من طائرات إف 15 التي تم استخدامها للهجوم في تونس». ووفقاً للموقع «استخدم سلاح الجو الإسرائيلي هذه المرة طائرات إف 35 الأحدث، وكانت هي التي قادت الهجوم. ومن المحتمل أن تكون طائرات «الرعد» و«العاصفة» قد شاركت أيضاً في العملية، حتى لو كان ذلك فقط لحماية طائرات التزوّد بالوقود».

وكانت إسرائيل تستعد لرد جماعة الحوثي على العدوان على الحديدة. وتدرك إسرائيل، وفقاً لمسؤول إسرائيلي تحدث لوسائل إعلام عبرية، ولم تسمّه، أنه سيكون هناك تبادل للضربات، مضيفاً «أهدافنا جاهزة مسبقاً». وتعتبر إيلات هدفاً للحوثيين منذ بداية الحرب، إذ أطلقوا صواريخ ومسيّرات باتجاهها.

وأعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، في بيان متلفز أمس، أن «القوات البحرية وسلاح الجو المسيّر (التابعة للحوثيين) نفذت عملية عسكرية نوعية (أمس) استهدفت أهدافاً مهمة في أم الرشراش (إيلات) بعدد من الصواريخ وحققت أهدافها بنجاح». كما توعّد بأن الرد على هجوم الحديدة «قادم وعظيم». من جهته، أعلن الجيش الإسرائيلي اعتراض الدفاعات الجوية الإسرائيلية لصاروخ سطح-سطح أُطلق من اليمن أمس الأحد، بينما قالت جماعة الحوثي اليمنية إنها استهدفت مدينة إيلات المطلة على البحر الأحمر بعدة صواريخ. وقال الجيش الإسرائيلي إن نظام الدفاع الصاروخي آرو 3 أسقط الصاروخ الذي أُطلق من اليمن أمس قبل عبوره إلى الأراضي الإسرائيلية. وقبل الاعتراض، دوت صفارات الإنذار في إيلات، مما دفع السكان للمسارعة إلى المخابئ.

وأطل زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، في كلمة متلفزة أمس، ليعلن أن «العدو لم يعد آمناً حتى في ما يطلق عليها تل أبيب، والتهديد سيستمر وهذه معادلة جديدة»، مضيفاً «نحن نخوض معركة مقدسة لدعم الشعب الفلسطيني وليس موقفاً عبثياً». وقال إن «العدو الإسرائيلي استهدف الحديدة بهدف استعراضي من أجل جمهوره، لكن عدوانه لن يفيده بشيء ولن يؤمّن له الردع، وقد انتهى الردع نهائياً ولن يمنع العمليات التي ننفذها إسناداً للشعب الفلسطيني ولن يمنعنا من الاستمرار في المرحلة الخامسة من التصعيد». وقال إن «عملية «يافا» (استهداف تل أبيب الجمعة) كانت المرحلة الخامسة من التصعيد التي تم فيها استخدام مسيّرة متطورة ولها مدى بعيد وذات قدرة تدميرية ضخمة تفوق أي مسيّرة أخرى»، مضيفاً أنه كلما طال العدوان على غزة سننتجه إلى مرحلة جديدة.

ودخلت على الخط حركة «النجباء»، أبرز الفصائل العراقية المسلحة الحليفة لإيران، التي توعدت أمس الأحد بتوسيع عملياتها العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقال زعيم «النجباء» أكرم الكعبي، في بيان له، إن «جريمة الكيان في اليمن لن تُترك من غير رد وعقاب من أحرار العالم ومحور المقاومة». وتوعد الكعبي بتوسيع العمليات العسكرية ضد الاحتلال بالقول: «ستتوسع وتيرة العمليات التي تشنها المقاومة الإسلامية في اليمن ولبنان والعراق لدعم المقاومة الفلسطينية».

في المقابل، أدانت الخارجية الإيرانية الهجمات الإسرائيلية على ميناء الحديدة، وأكد المتحدث باسمها ناصر كنعاني في بيان أن العدوان الإسرائيلي يكشف عن النزعة العدوانية للكيان الإسرائيلي، محذراً من «خطر التصعيد واتساع الحرب في المنطقة نتيجة المغامرات الصهيونية الخطيرة». وأضاف أن المنطقة لن تشهد هدوءاً ما دام العدوان الإسرائيلي مستمرّاً على فلسطين خصوصاً في قطاع غزة.

تحليل

استعراض إسرائيلي لاستعادة الردع

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

في ردها على هجمات جماعة الحوثيين التي طاولت إحداها تل أبيب أخيراً، أرادت إسرائيل ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو استعادة الصورة النمطية لدولة الاحتلال عبر «استعادة الردع» المفقود والظهور بمظهر «المنتصر والقادر»، وقد كان «الاحتفاء» بالضربة إسرائيلياً، على المستوى الأمني والعسكري والسياسي وحتى الإعلامي، مبالغاً فيه.

وعن ذلك، قال الخبير الفلسطيني في الشأن الإسرائيلي أنطوان شلحت، لـ«العربي الجديد»، إنّ نتنياهو أراد من الاستعراض والضربة أن يبلغ الإسرائيليين بأنهم لا يزالون يمتلكون فائضاً من القوة، والإظهار للإسرائيليين، الذين باتوا لا يشعرون بالأمان، أنهم في مأمن، إضافة إلى رفع شعبيته التي تتحدث استطلاعات الرأي عن تراجعها بشكل ملحوظ. وأشار شلحت إلى أنّ إسرائيل أرادت ترميم قدرة الردع، خصوصاً أنّ الحرب على غزة أهم حصيلة لها أنها قوّضت العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وفي مقدمتها مبدأ الردع، الذي يعتمد إسرائيلياً على 4 مبادئ، هي الإنذار المبكر والحسم من خلال خوض المعركة، ونقلها إلى أرض العدو والدفاع. ولفت كذلك إلى الاستعراض الإسرائيلي الذي أعقب عملية الرد على الحوثيين، مشيراً إلى أنّ آخر استطلاعات الرأي تؤكد أن هناك انخفاضاً كبيراً وغير مسبوق في ثقة الإسرائيليين بوضعهم الأمني، نتيجة عدم تحقيق نتائج الحرب على غزة وتفاقم الأوضاع في الجبهة الشمالية مع لبنان، ووصول الرد من قبل الحوثيين إلى تل أبيب وعدم قدرة أنظمة الرصد الإسرائيلية على التعامل مع هذا التهديد.

من جهته، رصد الخبير في الشأن الإسرائيلي مهند مصطفى، في حديث مع «العربي الجديد»، ما يمكن وصفه بالاحتفالية في التعاطي مع «الرد» الإسرائيلي في اليمن، مشيراً إلى أنّ ذلك «بهدف الشعور بالقوة القبلية وقوة القبيلة، وعظمتها، وقد رأينا أيضاً خلال صد الهجوم الإيراني في مايو/ أيار الماضي، الاحتفالية نفسها، وهي حالة نفسية للقبيلة، وحالة مصطنعة للقيادة للاستفادة والتعويض عن عجزها السابق». وذكر مصطفى أنّ إسرائيل هدفت من هذه الضربة أنّ تظهر بمظهر القوي، وكما يقال في اسرائيل تظهر بمظهر «الأزعر في الحارة»، وهذا لأنّ الضربة اليمنية استهدفت مركز إسرائيل، بعكس الضربات السابقة التي كانت في أقصى جنوب اسرائيل، وفي الكثير من الأحيان كان يجري التغاضي عنها وحتى إنكارها. وضربة الحوثيين، وفق مصطفى، كانت للهيبة الاسرائيلية، ولم يكن ممكناً التغاضي عنها أو إنكارها، أو عدم الرد عليها، وإلا ظهرت إسرائيل عاجزة وضعيفة أمام مجتمعها والمنطقة، لذلك خدمت الضربة أهدافاً سياسية داخلية للحكومة والجيش معاً، وأهدافاً خارجية تتعلق بمفهوم الردع الاسرائيلي، رغم أنه لم يعد كما كان في السابق. ولفت إلى أنّ ضرب تل أبيب أنهى حالة تقاسم الأدوار بين اسرائيل والولايات المتحدة، حيث تسلّمت الولايات المتحدة ملف الرد على الحوثيين، وكان ذلك عندما انحصرت الضربات على مدينة إيلات فقط، في حين أن ضرب تل أبيب غيّر قواعد هذه اللعبة.

صلاح العواودة: الضربة الإسرائيلية تحمل رسالة لإيران

طائرة إسرائيلية في إيلات، 20 يوليو 2024 (الأناضول)

وفي السياق، قرأ الكاتب والباحث بالشأن الإسرائيلي صلاح العواودة في حديث مع «العربي الجديد» الضربة الإسرائيلية في أحد أهدافها وتسميتها «الذراع الطويلة» على أنها تحمل رسالة مباشرة لإيران تحديداً، مشيراً إلى أنّه رغم استخدام طائرات «أف 35» ضد غزة، إلا أن استخدامها في اليمن والإعلان الرسمي عنه خلافاً للسابق فيه رسالة لإيران وتعبير عن فشل وإحباط أكثر منه تعبيراً عن قوة. وأوضح أنّ وصول مُسيّرة الحوثيين إلى تل أبيب وإيقاع إصابات مباشرة، شكل «نقلة نوعية كمن أدار الحربة المغروزة في جسد هذا الكيان، ولم تعد إسرائيل ترغب في أن تكتفي بالضربات من خلال التحالف الأميركي البريطاني ضد الحوثيين». واعتبر كذلك أنّ الاستعراض «محاولة فاشلة للتغطية على الفشل وعلى العجز عن تحقيق النصر أو الردع أو الحسم، فالأزمة تتعمق ودائرة الاشتباك تتسع يوماً بعد يوم، ووضع إسرائيل عالمياً في أسوأ حالاته منذ توقيع اتفاقية أوسلو».

من جهته، قال الباحث اليمني في الشؤون العسكرية، علي الذهب، لـ«العربي الجديد»، إنّ دولة الاحتلال تعتبر خطاً أحمراً أي تهديد يطاولها، كبر أو صغر، وهي لا تتورع في الرد على مصادر التهديد. ولفت الذهب إلى أنّ «كل الأطراف التي دعمت الفصائل الفلسطينية في غزة استهدفها الإسرائيليون أو حلفاؤهم، سواء في جنوب لبنان أو اليمن، فضلاً عن العراق من خلال القوات الأميركية»، مشيراً إلى أنّ الغارات تحمل «رسائل إلى دول الإقليم بأن إسرائيل يمكنها الوصول إلى أبعد نقطة». وأوضح كذلك أنّ الهجوم الذي شنته جماعة الحوثيين على تل أبيب عبر الطائرة المُسيّرة، وتبني الحوثيين لذلك، كان النقطة الفاصلة بينهم وبين الإسرائيليين، لأنه لم يسبق أن كان لهجمات الحوثيين أثر مادي داخل المناطق المحتلة، مشيراً إلى أنّ الاحتلال «استغلها (ضربة تل أبيب) استغلالاً واضحاً من أجل تبرير ما سيقوم به أمام المجتمع الدولي».

إضاءة

تداعيات لأحداث الشمال السوري؟

تغييرات في «الشرطة العسكرية»

تطرح التغييرات في جهاز الشرطة العسكرية، التابع للمعارضة في شمال سورية، تساؤلات عن الأهداف منها، والتبعات المرتقبة لها

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

أجرت وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للمعارضة تغييرات إدارية في جهاز الشرطة العسكرية في شمال سورية التابع لها، تضمنت تعيين قادة جدد في المراكز المهمة، في خطوة استدعتها كما يبدو الأحداث التي عصفت بالشمال السوري مطلع شهر يوليو/تموز الحالي وأدت إلى مقتل وإصابة متظاهرين مناهضين للجانب التركي. وذكرت إدارة «الشرطة العسكرية» شمالي سورية التابعة للجيش الوطني السوري المعارض، أول من أمس السبت، أنه عُيّن غسان كنو رئيساً لفرع الشرطة العسكرية في مدينة أعزاز، معقل المعارضة الأبرز في ريف حلب الشمالي، بدلاً من العقيد أحمد مجاهد الذي تسلّم مهامه الجديدة مديراً لسجن الراعي العسكري في ريف حلب بدلاً من المقدم غياث أحمد فرزات. وقالت وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة إن «العميد عبد الكريم الضاهر، معاون وزير الدفاع للشؤون الإدارية، أشرف، يوم الجمعة الماضي، على إجراءات تسلّم المقدم أحمد خلف مهامه الجديدة قائداً لألوية حرس الحدود في المناطق المحرّرة شمالي البلاد».

وفي السياق، اكتفى المقدم محمد علوان، وهو مسؤول الإعلام في الجيش الوطني السوري المعارض، بالقول في اتصال «العربي الجديد» معه إن هذه التغييرات الإدارية في جهاز «الشرطة العسكرية» شمالي سورية «دورية». بدوره، أكد هشام اسكيف وهو قيادي في «الجيش الوطني»، لـ«العربي الجديد»، أن التغييرات «جاءت في سياق عادي»، مشيراً إلى أنها «تأتي ضمن تنقلات إدارية تجرى بشكل دوري».

لكنّ الوقائع تشير إلى أن هذه التغييرات في جهاز «الشرطة العسكرية» شمالي سورية، التابع للجيش الوطني السوري المعارض، جاءت بعد الأحداث التي عصفت بالشمال السوري مطلع يوليو، حيث قتل سبعة مدنيين بالرصاص في احتجاجات مناهضة للجانب التركي على خلفية تعرض اللاجئين السوريين في تركيا لاعتداءات واسعة وتحطيم ممتلكات في ولايات تركية، وخصوصاً في مدينة قيصري. كما هاجم متظاهرون غاضبون مصالح وشاحنات بضائع تركية في الشمال السوري، وأنزلوا العلم التركي عن الأبنية الرسمية، واقتحم قسم منهم مبنى الوالي التركي في مدينة عفرين شمال غربي حلب، ما أدى إلى إطلاق نار من قبل الشرطة التركية ومقتل متظاهرين.

وجاءت الاحتجاجات رداً على التقارب التركي مع النظام السوري، والذي من المحتمل أن يؤدي إلى مصالحة وتطبيع علاقات، وهو ما جدّد مخاوف ملايين السوريين في شمال سورية من أن يكون هذا التقارب على حساب قضيتهم، ما دفع الجانب التركي إلى عقد اجتماعين مع فعاليات عسكرية ومدنية سورية لتوضيح موقف أنقرة. وعقد الاجتماع الأول مطلع الشهر الحالي في منطقة حوار كلس في ريف حلب الشمالي، بين شخصيات أمنية وعسكرية تركية تتولى الملف السوري من جهة، وبين قادة في فصائل المعارضة السورية المرتبطة بأنقرة ووجهاء وأكاديميين وصحافيين سوريين، من جهة أخرى. بينما عقد الاجتماع الثاني في العاصمة التركية أنقرة منتصف الشهر الحالي بين رئيس جهاز الاستخبارات التركية إبراهيم كالن، وقادة فصائل في الجيش الوطني السوري المعارض. وفي كلا الاجتماعين، أعطى الجانب التركي تطمينات لقادة الفصائل المعارضة بأن التقارب مع النظام لا يعني تخلي أنقرة عن السوريين في شمال البلاد، أو عن المعارضة، وأن هناك إصلاحات حقيقية قادمة لكافة مؤسسات المعارضة السورية. وأعرب الباحث في مركز جسور للدراسات وائل علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده أن التغييرات في جهاز «الشرطة العسكرية» شمالي سورية التي حدثت خلال اليومين الماضيين «جاءت نتيجة الفوضى الذي حصلت مطلع يوليو». وأشار علوان، المواكب للمشهد الفصائلي في شمال سورية، إلى أن «تغييرات متوقعة قادمة في أجهزة الأمن والقضاء والشرطة المدنية»، مضيفاً أن «هذه التغييرات تأتي نتيجة اجتماعات الجانب التركي أخيراً مع فعاليات المجتمع المدني في الشمال السوري».

ويسيطر «الجيش الوطني»، الذي تأسس في عام 2017 بدفع من الجانب التركي، على منطقة «درع الفرات» في ريفي حلب الشمالي والشمالي الشرقي، والتي تضم العديد من المدن والبلدات، أبرزها الباب وجرابلس ومارع. كما ينتشر في مدينة أعزاز في ريف حلب الشمالي، التي تحتضن العديد من مؤسسات المعارضة السورية، وعلى منطقة «غصن الزيتون» التي تضم منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية من السكان، فضلاً عن كونها تحتضن عشرات الآلاف من النازحين والمهجرين. وفي شرق نهر الفرات، يسيطر «الجيش الوطني» السوري المعارض على شريط حدودي بطول 100 كيلومتر، وبعمق 33 كيلومتراً، وهو ما بات يُعرف بـ«منطقة نبع السلام»، وتضم تل أبيض في ريف الرقة الشمالي ورأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي. ولطالما شهدت هذه المناطق اقتتالاً فصائلياً بسبب الصراع على النفوذ في الشمال السوري محدود الموارد، والمكتظ بالسكان الذين يدفعون دائماً ثمن هذا الاقتتال في ظل تجاوزات متعددة تُرتكب من قبل مجموعات في «الجيش الوطني» من دون رادع.

هشام اسكيف: التغييرات ضمن تنقلات إدارية تجرى دورياً

وائل علوان: تغييرات متوقعة بأجهزة الأمن والقضاء والشرطة

حفل تخريج للجيش السوري المعارض برأس العين، ديسمبر 2021 (هشام حج عمر/الأناضول)

تقرير

الاجتماع الليبي في القاهرة: بيان طموح والعبرة بالتنفيذ

صدر عن الاجتماع الليبي في القاهرة بيان طموح، حيث اتُّفق على تشكيل حكومة جديدة واحدة، إلا أن محللين استبعدوا تطبيق هذه الوعود المكررة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

غابت نتائج الاجتماع الليبي في القاهرة، الذي عقد الخميس الماضي بين أعضاء في مجلسي النواب والدولة، عن التصريحات الرسمية المصرية، وأيضاً عن التغطية الصحافية في وسائل الإعلام المصرية الرسمية، ما يكشف ربما عن عدم تفاؤل القاهرة بإحراز أي تقدّم يذكر على صعيد الأزمة الليبية، رغم التعويل على إزاحة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة من المشهد. ورغم استضافة ورعاية مصر الاجتماع الليبي في القاهرة الخميس الماضي، إلا أنه لم يصدر أي تصريح عن مسؤول مصري بشأن الاجتماع ونتائجه، فيما اتفق أعضاء مجلسي النواب والدولة المجتمعون على تشكيل حكومة جديدة واحدة، ودعوة مجلس النواب للإعلان عن فتح باب الترشح والشروع في تلقي التزكيات ودراسة ملفات المرشحين لرئاسة «حكومة كفاءات» بقيادة وطنية تشرف على تسيير شؤون البلاد.

وأكد رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح ضرورة «تنفيذ ما جاء في البيان الختامي لاجتماع أعضاء في مجلسي النواب والدولة في القاهرة، والبدء في إجراءات تشكيل الحكومة الجديدة، وفقاً للإعلان الدستوري وتعديلاته». ووصف، في بيان مقتضب مساء الخميس الماضي، ما جاء في بيان اجتماع القاهرة بأنه «خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح».

وتمسك المشاركون في الاجتماع الليبي في القاهرة، في بيانهم الختامي، بـ«ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وفق القوانين المتوافق عليها والصادرة عن مجلس النواب، مع العمل على استمرار توسعة دائرة التوافق، وتقديم مقترح خريطة طريق من قبل أعضاء المجلسين باعتباره المسار الأساسي لاستكمال باقي الاستحقاقات الضرورية للوصول إلى الانتخابات». كما شددوا على «ضرورة تكثيف الجهود وتوحيدها لإنهاء حالة الانقسام السياسي والمؤسساتي الذي يزيد من استشراء الفساد والغلاء والتدهور غير المسبوق للأوضاع المعيشية للمواطن». ودعوا المجتمع الدولي إلى «دعم التوافق الوطني واحترام إرادة وسيادة القرار الوطني ووحدة وسلامة التراب الليبي».

وفي مقابل الاجتماع الليبي في القاهرة، قال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة إنه ناقش، الخميس الماضي، في العاصمة طرابلس، برفقة نائبه الأول مسعود عبيد، مع بعض عمداء البلديات، الأوضاع السياسية في البلاد، مؤكداً «ضرورة إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور باعتباره الطريق إلى استقرار البلاد ووحدة أراضيها. كما جرى أيضاً التطرق إلى الصعوبات التي تواجه البلديات وسبل تذليلها». ونقل تكالة عن عمداء البلديات تأكيدهم «دعم قرار المجلس الأعلى للدولة في جلسته الاستثنائية الأخيرة برفض الميزانية العامة للعام الحالي التي أقرها مجلس النواب منفرداً».

وتعليقاً على الاجتماع الليبي في القاهرة والبيان الختامي، قال مدير المركز الليبي للدراسات شريف عبد الله، في حديث لـ«العربي الجديد»: «لا أعتقد أنه ستكون هناك جدوى من تلك الاجتماعات، لأنهم يتحدثون في نقاط خلافية لن يقبل بها طرف آخر في المعادلة وهو المشير خليفة حفتر». وأضاف أن «كل الإشكالية في ليبيا الآن تتمحور حول القوانين الانتخابية التي تكمن في نقطتين أساسيتين وهما: مزدوجي الجنسية، والذين يحملون الرتب العسكرية، وهذه طبعاً تخص حفتر»، موضحاً أنه «لو تم الوصول إلى تفاهم بشأن هاتين النقطتين، أو تغاضى عنهما المجلس الأعلى للدولة، فكل شيء سيمضي إلى الأمام». وتابع عبد الله: «الشيء الآخر الذي يمثل إشكالية إضافية هو قضية تشكيل الحكومة الجديدة. وللأسف، إلى الآن لا أحد يستطيع أن ينشئ حكومة جديدة إلا بقرار أممي وبنفس الطريقة السابقة». وحول الاجتماع الليبي في القاهرة، قال عبد الله إن «كل ما يحدث في القاهرة هو تطويل وتمديد للأزمة، والذين كانوا في مصر نهاية الأسبوع الماضي هم الشخصيات نفسها التي شاركت في كل جولات المفاوضات السابقة التي استمرت أكثر من عشر سنوات من دون الوصول إلى حل».

وفي سياق ذلك، قال الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة إسطنبول أيدن الدكتور عمار فايد في حديث لـ«العربي الجديد»: «تقديري أن كل الأطراف متوائمة مع التوازن الحالي، أي أنه لا توجد -حالياً- إرادة حقيقية لدى الجهات المؤثرة لتغيير الوضع الراهن وتأسيس معادلة جديدة في ليبيا»، مستدركاً: «بالطبع هناك أفراد لهم طموح أو مصالح، ولكن من دون دفع خارجي وتبنٍ من القوى الرئيسية أو بعضها، ستظل مُخرجات هذه اللقاءات محدودة ولا تؤثر على المشهد في ليبيا». وأضاف فايد: «بالنسبة إلى مصر، فبالطبع ستواصل مثل هذه الجهود، لأنها جزء من تعزيز صلة مصر بكل الأطراف، بما في ذلك الغرب الليبي».

شريف عبد الله: ما يحدث في القاهرة هو تمديد للأزمة

شرق غرب

البحرة: الحل السياسي المخرج الوحيد لأزمة سورية

أكد رئيس الائتلاف الوطني السوري هادي البحرة (الصورة)، أمس الأحد، أن الحل الوحيد في سورية هو الحلّ السياسي، مشككاً بجدوى محاولات التطبيع مع النظام. وقال البحرة لدى افتتاح اجتماع الهيئة العامة للائتلاف بدورتها العادية، إن الائتلاف يسعى إلى هذا الحل من خلال عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة، مؤكداً أن ذلك هو «الحل الوحيد الذي يقنع اللاجئين السوريين».

(العربي الجديد)

مسيّرات النظام تهاجم آليات في ريف إدلب

شنّت طائرات مسيرة تابعة للنظام السوري، أمس الأحد، هجمات عدة على آليات مدنية في ريف إدلب شمال غربي سورية. وذكر الدفاع المدني السوري أن مسيرة انتحارية انطلقت من مناطق سيطرة قوات النظام واستهدفت آليات مدنية في بلدة النيرب شرقي إدلب وعلى أطرافها، من بينها سيارة لنقل الخبز وآلة حفر آبار، فيما ذكرت مصادر محلية أن 12 مسيّرة انتحارية تابعة للنظام هاجمت عدداً من السيارات، دون وقوع ضحايا.

(العربي الجديد)

أهداف اقتصادية لاجتماع لجنة الحزب الشيوعي الصيني

نشرت الصين، أمس الأحد، وثيقة من 60 بنداً، حول الأهداف السياسية المتنوعة للبلاد، بداية من تطوير الصناعات المتقدمة، إلى تحسين بيئة الأعمال، التي جرى تبنيها في ختام اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في 18 يوليو/تموز الحالي، الذي ترأسه الرئيس شي جين بينغ (الصورة)، علماً أن الاجتماع يعقد مرة كل 5 سنوات تقريباً، ويعرف باسم الجلسة المكتملة. وقالت الوثيقة إن الأسواق ستلعب دوراً حاسماً في تخصيص الموارد.

(رويترز)

الإمارات تحقّق بتظاهرات بنغاليين

أمرت السلطات في الإمارات أول من أمس السبت، بالتحقيق الفوري والإحالة إلى محاكمة عاجلة بحق بنغاليين تظاهروا ضد حكومتهم في مكان عام، دعماً للمتظاهرين في بنغلادش ضد الحكومة. وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية (وام)، أمس، أن مكتب الادعاء العام وجّه السبت، اتهامات إلى متظاهرين من بنغلادش، بما في ذلك «التجمّع في مكان عام، والاحتجاج ضد حكومتهم بقصد إثارة الاضطرابات»، فيما أمرت النيابة «بحبسهم احتياطياً».

(أسوشييتد برس)

العراق: إطاحة قيادي خطير في «داعش»

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، ليل السبت - الأحد، إطاحة من وصفته بـ«أخطر قيادات داعش»، خلال عملية نفذتها غربي البلاد، وأُنجزت بعد ملاحقات استخبارية. وقال جهاز الأمن العراقي، في بيان، إنه «وفق معلومات استخبارية دقيقة ومتابعة ميدانية استمرت أشهراً، تمكن الجهاز من الإطاحة بأحد أخطر قياديي داعش، المكنى أبو هبة»، لافتاً إلى أن الأخير تولى منصب المسؤول الأمني، ضمن ما كان يسمى «ولاية الفلوجة».

(العربي الجديد)

قضية

يستغل اليمين المتطرف، وكذلك وسائل إعلام، ظاهرة السرقة في فرنسا في سياق التحريض على من يوصفون بالأجانب، لا سيما من المهاجرين العرب. إلا أن دراسات وأرقاماً تتعارض مع الدعاية الإعلامية حول ارتباط الجنوح بالمهاجرين

ظاهرة السرقة في فرنسا

حين يستثمر اليمين المتطرف في العنصرية

باريس ـ **بشير البكر**

تقول نكتة فرنسية قديمة إن «الفرنسي الذي يصوّت من أجل الجبهة الوطنية هو شيوعي تعرّض للسرقة مرتين». ومعنى ذلك أن الشيوعي يمكن أن يصوّت لليمين المتطرف، على نحو احتجاجي، للتعبير عن عدم رضاه على الحكومة، وما يهمه ليس النتيجة السياسية ولا هوية الحزب الحاكم، بل مكافحة السرقة في فرنسا. وحظيت السرقة في فرنسا أخيراً بنقاش مستفيض في وسائل الإعلام خلال حملة الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت على دورتين في 30 يونيو/حزيران الماضي والسابع من الشهر الحالي، وذلك بوصفها خطراً بات يهدد العاصمة باريس، مركز الدولة والأنشطة الثقافية والسياحية والاقتصادية، والتي تجتذب أكبر قدر من السياح عالمياً. وعلى العموم، فإن هذه الظاهرة ليست جديدة، وهي في حالة مدّ وجزر. لكن يندر أن نتعرف على أحد سكان باريس لم يتعرض للسرقة مرة أو مرتين. تعد أحياء بعينها هدفاً ثميناً للصوص، لكن المدينة كلها أصبحت مستباحة، وكل شيء قابل للسرقة، مثل هواتف محمولة أثناء استعمالها في الشارع، أو في داخل وسائل النقل، محافظ شخصية، حقائب نسائية، سلاسل ذهبية في العنق، ساعات اليد، دراجات، سيارات، بيوت، محال الصرافة وبيع الذهب والمجوهرات، فيما هناك نشالون صغار وعصابات كبيرة متخصصة.

> أجهزة الدولة لا تتحلى بالكفاءة التامة للقضاء على السرقة

> دراسات خلصت إلى أنه لا يوجد تأثير للهجرة على الانحراف

يتكرر نداء إلى في محطات المترو لتنبيه المسافرين من وجود نشالين، وذلك يحصل منذ حوالي ثلاثة عقود، بينما زادت التحذيرات قبل دورة الألعاب الأولمبية الصيفية المقررة في 26 من الشهر الحالي، والتي تستضيفها باريس وسط استنفار أمني كبير لتأمين الزوار الذين يواكبون هذا الحدث العالمي. هناك شبه إجماع في أوساط الرأي العام على أمرين، الأول هو أن أجهزة الدولة لا تتحلى بالكفاءة التامة للقضاء على ظاهرة السرقة، وهذا يخص الشرطة والقضاء وإدارات السجون والهجرة. أما الثاني فهو أن السرقة في فرنسا تحولت إلى مهنة مربحة لأعداد لا يستهان بها من الجانحين. قصص كثيرة يسمعها زوار باريس من رجال ونساء عرب وفرنسيين وسياح تعرضوا للسرقة. وتداولت وسائل إعلام فرنسية إحدى القصص، وهي قصة سعيد الفلسطيني الذي يسكن بيتاً بالطابق الأرضي في حي شعبي. تعرّض سعيد للسرقة مرتين خلال ثلاثة أشهر من قبل العصابة نفسها، التي تراقبه حين يجلس في الحديقة مع زوجته، ليدخل أحدهم من نافذة الصالون ويسرق ما يجده من أشياء خفيفة وغالية. في المرة الأولى، سرق مصاغ الزوجة، وفي المرة الثانية محفظة شخصية تحتوي 500 يورو وبطاقة الهوية ورخصة السياقة والبطاقة المصرفية. وعلى الفور، قدّم شكوى للشرطة في المرتين، مرفقة بصور كاميرا الشارع التي تظهر اللص وهو يتسلل إلى داخل البيت ويخرج من النافذة. قالوا له في الشرطة لا نستطيع أن نفعل شيئاً، فحتى لو اعتقلنا اللص فسيُطلق سراحه بعد مدة، إذ إن السجون مليئة، وليست لدى إدارتها موازنات من أجل استضافة نزلاء جدد، عليك أن تحمي نفسك. ونصحوه بتركيب نظام حماية من السرقة.

يكفي أن يقف المرء في بعض محطات المترو القريبة من المعالم السياحية حتى يشاهد لعبة القط والفار. الشرطة تعمل على حماية السياح من السرقة، واللصوص يبحثون عن أهداف سهلة، امرأة تعلق حقيبة على ظهرها، أو تضع سلسلة ذهب على عنقها أو ساعة ثمينة أو تتحدث بالهاتف، امرأة وحدها مساء في شارع جانبي، رجل عجوز يبدو عليه أنه ميسور الحال، وهكذا. وتنصح الشرطة بعدم مطاردة اللصوص تحاشياً للضرر، ففي الأسبوع الأول من الشهر الحالي، حاول رجل استعادة هاتفه المسروق، لكنه تعرّض لطعنة أردته قتيلاً. كانت السرقة، قبل ثلاثين عاماً، تحصل في باريس بمعدل واحدة كل عشر دقائق، أصبحت الآن ثلاث سرقات في كل عشر دقائق. والمتهم البديهي هو العربي، رغم أن عربات المترو تعج بالأجر القاصرين القادمين من رومانيا، الذين يمارسونها علانية، لكن لا أحد يكترث لهؤلاء، حتى الشرطة التي تعتقلهم في محطة وتخلي سبيلهم في محطة أخرى. ويجري التركيز على أصحاب السحنة السمراء، فيما صارت التهمة ملصقة بجنسية عربية أكثر من غيرها. ولا تتحدث وسائل الإعلام وأحزاب اليمين عن سواها.

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ووزير الداخلية جيرالد دارمانان وزعيمة حزب التجمع الوطني مارين لوبان يربطون بين الهجرة والجنوح. ورغم الفارق في حدة الخطاب والمقاربة العامة، فإن الأرقام تؤكد أن نصف أعمال العنف والسرقة في فرنسا من أصول مهاجرة في صدارتها الهجرة المغاربية. مع أن الأجانب في فرنسا يمثلون نحو 7% من إجمالي السكان، ونحو 23% من الأفراد في السجون. هل يمكن أن نستنتج أن الأجانب أكثر انحرافاً من الفرنسيين؟ الجواب هو لا. وراء هذه الأرقام، هناك عدد معين من التحيزات الإحصائية. وأجرى الباحثان آرنو فيليب وجيروم فاليت، العام الماضي، عدة بحوث حول العلاقة بين الانحراف والهجرة لصالح مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولي (CEPII)، وهو هيئة مسؤولة مباشرة أمام رئيس الوزراء، توصلا فيها إلى استنتاج واضح بالقول إن «الدراسات خلصت بالإجماع إلى أنه لا يوجد تأثير للهجرة على الانحراف». وهذا عكس ما يردده «التجمع الوطني» وحلفاؤه من حزب الجمهوريين والحكومة.

ثمة مسألة تستحق لفت النظر وهي أن هناك فئة من الجانحين من بلدان المغرب العربي، بعضهم محكوم، وبلادهم ترفض استردادهم، وبعضهم طليق السراح لأن السجون لم تعد تتسع. لكن الأرقام لا تتطابق مع الدعاية الإعلامية، إذ تفيد إحصائيات رسمية في عام 2023 بانخفاض السرقة في فرنسا ضد الأشخاص عموماً على أساس سنوي بمعدل 8% للسرقة العنيفة من دون أسلحة و3% للسرقة من دون عنف ضد الأشخاص، باستثناء السرقات بالأسلحة التي ارتفعت قليلاً بمعدل 2%. وبعد هذا النوع من السرقة من بين مظاهر الانحراف الملحوظ في وسائل النقل العام. ومع ذلك، تراجع عدد ضحايا السرقة في فرنسا والعنف في وسائل النقل وتزايدت عمليات السطو بنسبة 4% وسرقات المركبات بنسبة 5%، وهو ما يخالف الزيادة القوية جداً في عام 2022 التي بلغت 30%. ووفقاً للعديد من الاستطلاعات التي نشرت في الأعوام الأخيرة، يعتقد حوالي ثلثي الذين شملتهم أن هناك عدداً كبيراً للغاية من المهاجرين في فرنسا، الأمر الذي طرح سؤالاً حول مصدر هذا التصور. يذكر باحثون في مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولي تجربة ألمانية ذات مغزى خاص، إذ في عام 2016، اتخذت صحيفة ساكسشي تسايتونغ الألمانية، وهي صحيفة توزّع في منطقة ساكسونيا، قراراً جذرياً، بدأ الصحافيون الجناة المذكورين في مقالاتهم. ليس فقط عندما يكونون أجانب، ولكن أيضاً عندما يكونون ألماناً. النتيجة: في هذه المنطقة، خلال سنوات قليلة، انخفض القلق بشأن الهجرة بشكل كبير.

هذه النتيجة ليست معزولة، فهناك أبحاث أخرى، في سويسرا على وجه الخصوص، تتقارب في الاتجاه نفسه، وتبيّن أن ما يثير الخوف بين السكان ليس الإفراط في تمثيل الانحراف بين الأجانب، بل هناك قضايا أخرى منها الهوية. وعلى هذا استثمر على نحو مفرط عدد من السياسيين والإعلاميين في هذه المسألة، وحصلت عملية تلاعب مدروسة بالرأي العام، تكللت بالنجاح في فرنسا، على ضوء نسبة التصويت العالية لـ«التجمع الوطني». الصورة الإيجابية التي صنعها الآباء تدمرت. وحلت محل صورة العربي الأمين المتفاني في العمل من أجل تدريس الأبناء وشراء منزل، صورة أخرى سوداء كريهة بشعة، «الإرهابي اللص المغتصب العنيف» الذي يكسر ويحرق، واقترن بذلك تقدم العنصرية على نحو غير مسبوق.

سيطرة أكبر من الشرطة

أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت في فرنسا، بما في ذلك تلك التي أجراها وزير العدل الأسبق والمدافع السابق عن الحقوق جان توبون (الصورة)، أن «الأقليات الظاهرة من الهجرة» تخضع لسيطرة أكبر من قبل الشرطة الفرنسية، وبالتالي يجرى اعتقالها. وهذا ليس كل شيء. بمجرد المثول أمام المحكمة، بنفس الصورة ونفس الجريمة، من المرجح أن يُدان الأجانب، وتكون الأحكام التي يتلقونها أطول، لذلك فإن عددهم أكبر في السجون.

عقب عملية سرقة، باريس، أغسطس 2023 (ستيفانو رولانديني/فرانس برس)

رصد

خامنئي يطالب المحافظين بدعم بزشكيان

حثّ المرشد الإيراني علي خامنئي، أمس الأحد، البرلمان الإيراني الجديد إلى «التعامل البناء» مع الرئيس الإيراني الإصلاحي المنتخب مسعود بزشكيان، معتبراً أن نجاح الأخير في مهمته «هو نجاح للجميع»، ومحدداً في الوقت نفسه معايير لاختيار أعضاء الحكومة الإيرانية المقبلة. وانتقد خامنئي بشكل غير مباشر تصريحات سابقة للرئيس الإيراني السابق حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف بشأن إفشال البرلمان السابق مفاوضات إحياء الاتفاق النووي من خلال إقرار قانون. وقال خامنئي، أمس، خلال لقاء مع أعضاء البرلمان الجديد الذي يسيطر عليه المحافظون، شارك فيه بزشكيان باعتباره نائباً عن تبريز قبل فوزه بالرئاسة، إنه «يجب أن تكون هناك قناعة كاملة بأن انتصار ونجاح رئيس الجمهورية المنتخب في إدارة البلاد هو انتصار لجميعنا»، داعياً الجميع إلى مساعدة بزشكيان في القيام بمسؤولياته تجاه البلاد.

وجاءت تصريحات خامنئي أمس، بعدما خرجت خلال الأيام الأخيرة أصوات من داخل البرلمان الإيراني والتيار المحافظ انتقدت بزشكيان وبطانته بشدة. وكان المرشد الإيراني يكيل سابقاً المديح للبرلمان الإيراني السابق الذي كان يسيطر عليه أيضاً المحافظون، وكان يصفه بالمجلس الثوري، لكن كلمته أمس تضمنت انتقادات مبطنة، حيث أكد أن البرلمان «لا ينبغي أن يكون مصدر تشنجات للرأي العام». وشدّد خامنئي في كلمته على ضرورة أن يسمع العالم «صوتاً واحداً من البلاد في القضايا المهمة»، داعياً إلى أحباط محاولات البعض «أن تظهر علامات الخلاف والثنائية» في إيران، مؤكداً أن «الأمر العاجل هو تصويت المجلس للحكومة الجديدة» التي سيعرضها بزشكيان لتبدأ عملها بأسرع وقت.

غير أن خامنئي حدّد معايير للرئيس المنتخب لاختيار أعضاء حكومته، داعياً خامنئي بشكل غير مباشر تصريحات لروحاني وجواد ظريف، الذي يترأس حالياً المجلس الاستشاري لاختيار أعضاء الحكومة الإيرانية المقبلة، بشأن قانون أقرّه البرلمان الإيراني السابق حول المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة، حيث حمل الرجلان هذا القانون مسؤولية فشل المفاوضات في إحياء الاتفاق النووي. واعتبر خامنئي أن قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» كان «خطوة جيدة»، مؤكداً أن «انتقاده غير وارد بالمطلق».

يشار إلى أن مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران أقر «قانون الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، لاتخاذ خطوات نووية مهمة لإجبار الطرف الآخر على رفع العقوبات، منها رفع مستوى التخصيب، وإلغاء العمل بالبروتوكول الإضافي الذي يحكم الرقابة الدولية على البرنامج النووي الإيراني بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015، والذي انسحبت منه واشنطن يوم 8 مايو/أيار 2018. وخلال الحملات الانتخابية التي تعرض فيها روحاني لهجوم شرس من المرشحين المحافظين لانتخابات الرئاسة، هاجم الرئيس الإيراني الأسبق ووزير خارجيته محمد جواد ظريف القانون البرلماني المذكور، حيث وصفه روحاني بأنه «أسوأ قانون» أقرّ في تاريخ إيران، وكان إقراره «مؤامرة لإفشال الحكومة الـ12»، في إشارة إلى حكومته الثانية التي كانت تفاوض مع واشنطن لإحياء الاتفاق النووي.

علي خامنئي في طهران، 7 يوليو الحالي (الأناضول)

متابعة

حرب البالونات والدعاية بين الكوريتين: تصعيد في الأفق

عادت كوريا الشمالية، أول من أمس الأحد، إلى إطلاق البالونات التي تحمل النفايات باتجاه جارتها كورية الجنوبية، فيما أكدت سيول أنها ستستأنف بثّ الدعايات ضد بيونغ يانغ عبر مكبرات الصوت. وتؤدي تلك المعركة النفسية بين الكوريتين إلى تفاقم التوترات المرتفعة بالفعل في شبه الجزيرة الكورية، حيث يهدّد الخصمان باتخاذ خطوات أقوى ضد بعضهما بعضا ووسط مخاوف من انزلاق الوضع إلى مواجهة أكثر بين الطرفين. وقالت هيئة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية، أمس، إن كوريا الشمالية أطلقت، الأحد، المزيد من البالونات التي من المحتمل أنها تحمل نفايات باتجاه كوريا الجنوبية، وذلك بعد أيام من استئناف الجنوب البثّ الدعائي المناهض لبيونغ يانغ عبر الحدود، ردا على حملات البالونات المتكررة التي أطلقتها كوريا الشمالية. وأوضحت الهيئة أن بالونات كوريا الشمالية حلّقت شمالي سيول، بعد ظهر الأحد، داعية الشعب الكوري الجنوبي إلى أن يكون في حالة تأهب بشأن الأجسام المتساقطة، وأن يبلغ الشرطة والسلطات العسكرية عند رؤية أي بالونات على الأرض.

والإجراء الكوري الشمالي المتمثل في إطلاق البالونات، هو التاسع من نوعه منذ أواخر مايو/أيار الماضي. فقد أطلقت بيونغ يانغ أكثر من ألفي بالون لإسقاط نفايات الورق وقصاصات القماش وأعقاب السجائر وحتى السماد على كوريا الجنوبية، على الرغم من أنها لم تسبب حتى الآن أي أضرار كبيرة في هذا البلد. لكن نائبا كوريا جنوبيا أكد، الأربعاء الماضي، أن أكثر من مائة رحلة جوية ونحو 10 آلاف راكب، تأثروا بفعل البالونات التي أرسلتها كوريا الشمالية. وتردّد بيونغ يانغ أن إطلاق البالونات يأتي ردا على إرسال نشطاء كوريين جنوبيين منشورات سياسية إلى الشمال عبر بالونات.

وفي إطار الرد والرد المضاد، أكد الجيش الكوري الجنوبي، أمس، عزمه تكثيف الحملات الدعائية المضادة التي كانت بدأت بالفعل. وجاء في بيان هيئة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية أنه ابتداء من يوم أمس «ستجري قواتنا المسلحة عمليات بث واسعة النطاق على طول الحدود، كما أعلنا مرات عدة». ولدى إعلانها بدء بث الدعاية على نطاق واسع، حذّرت سيول من أن جيش كوريا الشمالية «سيتحمل عبء الأضرار الحقيقية الناجمة عن تصرفاته الرامية إلى تصعيد التوتر في المنطقة الحدودية»، وقالت: «نحذّر بشدة من أن المسؤولية الكاملة تقع على عاتق النظام الكوري الشمالي».

وكانت سيول قد علّقت في أعقاب بدء «حرب البالونات» في مايو الماضي، بشكل كامل، الاتفاق العسكري مع الشمال الذي كان يهدف إلى الحد من التوتر بين البلدين، وحذرت في يونيو/حزيران الماضي، من أنها ستستأنف بث الدعاية عبر مكبرات الصوت على طول الحدود. وتثير حملة الدعاية عبر مكبرات الصوت على طول الحدود بين الكوريتين العائدة إلى الحرب الكورية بين عامي 1950 و1953، غضب بيونغ يانغ، التي سبق أن هددت باستهداف مكبرات الصوت الكورية الجنوبية بمدفعيتها. واستأنفت سيول أخيراً تدريبات بالذخيرة الحية بالقرب من حدودها مع الشمال. لكن حرب الدعاية تملك حساسية خاصة، ذلك أن كوريا الشمالية، وهي دولة ذات نظام منعزل، تحرص على إبقاء شعبها بعيداً من تأثير الثقافة الشعبية المزدهرة في كوريا الجنوبية. وفي عام 2022، قامت بيونغ يانغ بإعدام أحد رعاياها بتهمة حيازة محتويات ثقافية أرسلتها كوريا الجنوبية.

(فرانس برس، رويترز)

تقرير

توترات بحر الصين الجنوبي: هل تتدخل واشنطن؟

> ارتفعت حدة التوترات في بحر الصين الجنوبي في الأشهر القليلة الماضية، وسط مخاوف بكين من احتمال تدخل واشنطن في المنطقة

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أبرزت وسائل إعلام رسمية صينية، يوم الجمعة الماضي، تحذيرات خبراء صينيين من أن الصراع الشامل في بحر الصين الجنوبي ليس في مصلحة الولايات المتحدة، وذلك في أعقاب دعوة أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي الرئيس جو بايدن إلى تقديم دعم ملموس للفيليبين. وذكرت صحيفة غلوبال تايمز الحكومية الصينية الناطقة بالإنكليزية، أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي يشجعون تدخّل واشنطن تجاه النزاعات في بحر الصين الجنوبي من خلال دعوة إدارة بايدن لتقديم إشارات واضحة لدعم مانيلا في صراعها مع بكين. ونقلت تحذيرات خبراء صينيين من أن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تقودها قوى سياسية، دافعها الوحيد هو تسميم العلاقات مع بكين وإثارة التوترات الإقليمية، وأن الصراع الكامل في بحر الصين الجنوبي لا يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة، وأن الفيليبين ليست قطعة الشطرنج المناسبة للتحرك ضد بكين. وكان السيناتوران جيم ريش، العضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وروجر ويكر، عضو لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، قد أرسلا، الأربعاء الماضي، رسالة إلى بايدن طالباه فيها بتقديم خيارات الرد على الفور لإظهار المزيد من الدعم لمانيلا، بدلاً من مجرد الاستجابة اللفظية.

وأفادت صحيفة غلوبال تايمز بأن هناك قوى سياسية راسخة في الولايات المتحدة تنظر إلى الصين بإحساس عميق الجذور بالعداء. ونقلت عن نائب مدير معهد القانون والسياسة البحرية في المعهد الوطني لدراسات بحر الصين الجنوبي دينغ دو قوله إنهم «يعارضون (أعضاء مجلس الشيوخ) أي شيء مرتبط بالصين ويدفعون نحو زيادة الضغط على الحكومة الأميركية في ما يتعلق بالشؤون الصينية. وعلى الرغم من أنهم قد لا يمثلون الحكومة الأميركية رسمياً، يجب أن نكون حذرين من السماح لهؤلاء الأفراد بالهيمنة على المناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالصين». وأضاف دينغ أن واشنطن راغبة في رؤية التوتر في بحر الصين الجنوبي لكن من دون وصول التصعيد إلى صراع كامل، لافتاً إلى أن هذه كانت وستظل سياسة الولايات المتحدة في المنطقة. وأضاف: «إذا تصاعد الموقف بين الصين والفيليبين بسرعة كبيرة، فإن الولايات المتحدة ستخشى فقدان السيطرة. وعلى العكس من ذلك، إذا قام الجانبان بحل مشاكلهما تماماً، فإن الإدارة الأميركية ستخاطر بفقدان مانيلا باعتبارها أداة استراتيجية لاحتواء بكين».

وهذا عكس ما يردده «التجمع الوطني» وحلفاؤه من حزب الجمهوريين والحكومة.

ثمة مسألة تستحق لفت النظر وهي أن هناك فئة من الجانحين من بلدان المغرب العربي، بعضهم محكوم، وبلادهم ترفض استردادهم، وبعضهم طليق السراح لأن السجون لم تعد تتسع. لكن الأرقام لا تتطابق مع الدعاية الإعلامية، إذ تفيد إحصائيات رسمية في عام 2023 بانخفاض السرقة في فرنسا ضد الأشخاص عموماً على أساس سنوي بمعدل 8% للسرقة العنيفة من دون أسلحة و3% للسرقة من دون عنف ضد الأشخاص، باستثناء السرقات بالأسلحة التي ارتفعت قليلاً بمعدل 2%. وبعد هذا النوع من السرقة من بين مظاهر الانحراف الملحوظ في وسائل النقل العام. ومع ذلك، تراجع عدد ضحايا السرقة في فرنسا والعنف في وسائل النقل وتزايدت عمليات السطو بنسبة 4% وسرقات المركبات بنسبة 5%، وهو ما يخالف الزيادة القوية جداً في عام 2022 التي بلغت 30%. ووفقاً للعديد من الاستطلاعات التي نشرت في الأعوام الأخيرة، يعتقد حوالي ثلثي الذين شملتهم أن هناك عدداً كبيراً للغاية من المهاجرين في فرنسا، الأمر الذي طرح سؤالاً حول مصدر هذا التصور. يذكر باحثون في مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولي تجربة ألمانية ذات مغزى خاص، إذ في عام 2016، اتخذت صحيفة ساكسشي تسايتونغ الألمانية، وهي صحيفة توزّع في منطقة ساكسونيا، قراراً جذرياً، بدأ الصحافيون الجناة المذكورين في مقالاتهم. ليس فقط عندما يكونون أجانب، ولكن أيضاً عندما يكونون ألماناً. النتيجة: في هذه المنطقة، خلال سنوات قليلة، انخفض القلق بشأن الهجرة بشكل كبير.

هذه النتيجة ليست معزولة، فهناك أبحاث أخرى، في سويسرا على وجه الخصوص، تتقارب في الاتجاه نفسه، وتبيّن أن ما يثير الخوف بين السكان ليس الإفراط في تمثيل الانحراف بين الأجانب، بل هناك قضايا أخرى منها الهوية. وعلى هذا استثمر على نحو مفرط عدد من السياسيين والإعلاميين في هذه المسألة، وحصلت عملية تلاعب مدروسة بالرأي العام، تكللت بالنجاح في فرنسا، على ضوء نسبة التصويت العالية لـ«التجمع الوطني». الصورة الإيجابية التي صنعها الآباء تدمرت. وحلت محل صورة العربي الأمين المتفاني في العمل من أجل تدريس الأبناء وشراء منزل، صورة أخرى سوداء كريهة بشعة، «الإرهابي اللص المغتصب العنيف» الذي يكسر ويحرق، واقترن بذلك تقدم العنصرية على نحو غير مسبوق.

> جينغ وي: أميركا تدرك تكلفة الدخول في صدام مع الصين

بحار فيليبيني بمواجهة سفينة صينية، 5 مارس 2024 (دريان بورتوغال/رويترز)

شرق غرب

أردوغان: مستعدون لإقامة قاعدة بحرية شمال قبرص

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الأحد، أن بلاده مستعدة لإقامة قاعدة عسكرية بحرية في شمال قبرص «إذا دعت الحاجة». وقال

أردوغان، في الطائرة التي كانت تقلّه عائداً من شمال قبرص: «إذا دعت الحاجة، يمكننا بناء قاعدة ومنشآت بحرية في الشمال. نحن أيضاً لدينا البحر»، متهماً اليونان بالسعي إلى إقامة قاعدة مماثلة في الجزيرة.

(فرانس برس)

باكستان: اعتصام متواصل ضد عمليات الجيش

واصلت قبائل منطقة بنو شمال غربي باكستان والقبائل المجاورة لها، اعتصامها المفتوح لليوم الثاني، ضدّ عمليات الجيش في المنطقة. وأكد المتظاهرون في هتافاتهم أنه لن يُسمح للجيش بإجراء أي عملية في المنطقة. وعمّ الغضب أوساط القبائل، بعد مقتل أربعة أشخاص وإصابة 27 آخرين، من جراء إطلاق الجنود النار على المتظاهرين من أبناء القبائل في منطقة بنو، يوم الجمعة الماضي.

(العربي الجديد)

مانيلا: عملية تزويد قواتنا البحرية بالإمدادات فيليبينية بحتة

أعلن مجلس الأمن القومي الفيليبيني، أمس الأحد، أن عملية تزويد القوات بالإمدادات التي تقوم بها مانيلا في منطقة متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ستظل «فيليبينية بحتة»، وذلك بعد أن تعهدت واشنطن أنها «ستقوم بما يلزم» لمساندتها. وقال نائب المدير العام لمجلس الأمن القومي، جوناثان مالايا: «في ما يتعلق بمهمة (الإمداد) فهي عملية فيليبينية بحتة، تستخدم سفناً وأفراداً وقيادة فيليبينية».

(فرانس برس)

مادورو قبل الانتخابات: إما السلام أو الحرب

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو (الصورة)، المرشح لولاية رئاسية جديدة، أن نتيجة الانتخابات الرئاسية في 28 يوليو/ تموز الحالي، ستحدد مستقبل

البلاد ما بين «السلام أو الحرب». وقال مادورو، خلال تجمّع عقده في ماتورين شرقي البلاد، أول من أمس السبت: «في 28 يوليو يُحسم مستقبل فنزويلا للسنوات الخمسين المقبلة، ما إذا ستكون فنزويلا السلام أو مضطربة وعنيفة تسودها نزاعات. السلام أو الحرب».

(فرانس برس)

أذربيجان تقترح وثيقة بشأن مبادئ السلام مع أرمينيا

أعلن مستشار الرئيس الأذربيجاني حكمت حاجييف، أمس الأحد، أن باكو تقترح توقيع وثيقة مع يريفان، بشأن المبادئ الأساسية لمعاهدة سلام مستقبلية كإجراء مؤقت، في الوقت الذي تتجادلان فيه بشأن اتفاق أوسع، لإنهاء الصراع على إقليم ناغورنو كاراباخ. وكان الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف أعلن، أول من أمس السبت، أن نص المعاهدة جاهز بنسبة 80 إلى 90%، لكنه كرر أن من المستحيل التوقيع عليه قبل أن تعدّل أرمينيا دستورها لإزالة إشارة إلى استقلال كاراباخ، وهو ما رفضته أرمينيا.

(رويترز)

استطاع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ترسيخ سيطرته على الحزب الجمهوري بشكل شبه كامل، ورفعت تصريحاته على مدار السنوات التسع السابقة من رصيده لدى قاعدة الحزب، سواء بين المتدينين الإنجيليين أو الذين يؤيدون حق حمل السلاح، وهو ما ظهر واضحاً خلال مؤتمر الحزب الأسبوع الماضي

حزب شعبوي يناهض مبادئه التأسيسية

ترامب يرسخ سيطرته على الجمهوريين

ترامب خلال تجمع انتخابي في ميشيغن، 20 يوليو 2024 (آنا مانيمايكر/Getty)

ميلووكي ـ **محمد البديوي**

رسّخ مؤتمر الحزب الجمهوري الوطني، الذي امتد لأربعة أيام في مدينة ميلووكي بولاية ويسكونسن، سيطرة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على الحزب الجمهوري وتحويله من تيار يميني إلى حركة شعبوية تناهض حتى السياسات التي بنى فيها رونالد ريغان النسخة الحالية من الحزب. وأكد ترامب، في أول تجمع انتخابي له برفقة مرشحه لمنصب نائب الرئيس جي دي فانس، في ميشيغن، أول من أمس السبت، قدرته على الفوز في انتخابات الولاية، والعودة إلى البيت الأبيض، وجعل أميركا «عظيمة مجدداً». وقال إن البلاد «ذهبت في اتجاه خاطئ، وهذه أهم انتخابات في تاريخ الولايات المتحدة». وتابع: «أحب الترشح أمام كامالا هاريس ويسرني التنافس معها، لكننا لن نسمح بتزوير الانتخابات». وسخر ترامب من الديمقراطيين قائلاً إنهم يريدون إخراج الرئيس جو بايدن من السباق بعد فوزه في مسابقة ترشيحهم للرئاسة. وقال: «لديهم مشكلتان: الأولى، أنهم ليست لديهم أي فكرة عن مرشحهم. يذهب هذا الرجل ويحصل على الأصوات والآن يريدون انتزاعها». وأضاف: «كما ترون، فإن الحزب الديمقراطي ليس حزب الديمقراطية. إنهم في الحقيقة أعداء الديمقراطية. في الأسبوع الماضي، تلقيت رصاصة من أجل الديمقراطية».

وكان ترامب استخدم في خطابه في افتتاح مؤتمر الجمهوريين لهجة هادئة، غير أن كل تصريحاته عن أنه تغير بعد محاولة اغتياله في 13 يوليو/ تموز الحالي، تبخرت مع سخونة الأجواء وهو يلقي خطاب قبوله ترشح الحزب الجمهوري للرئاسة، حيث هاجم المهاجرين ووصفهم بالمجرمين والقتلة (ريغان فتح الطريق لحصول نحو ثلاثة ملايين مهاجر على الجنسية الأميركية)، مستعيناً بما وصفه «عناية الله»، وهو يحفز جمهوره على الهتاف الشهير له وقت محاولة الاغتيال «قاتل قاتل قاتل»، قبل أن يهاجم الديمقراطيين والرئيس جو بايدن ونانسي بيلوسي.

وبدا ترامب، على مدى أربعة أيام، مستمتعاً بلحظات «القداسة» التي أضفاها عليه معجبوه». كان الشيء الوحيد الذي أزعجه هو وجود نيكي هيلي، منافسته السابقة، والتي لم تكن مدعوة، ولم تكن كلمتها مدرجة ضمن أحداث مؤتمر الحزب الجمهوري وجرى إلحاقها في اللحظات الأخيرة بعد محاولة الاغتيال، إذ قالت إن «الرئيس ترامب طلب شخصياً مني أن أتكلم باسم الوحدة». ورصدت الكاميرات ترامب غاضباً وهو ينعتها بـ«الكاذبة». كان هناك متحدثون آخرون قالوا إن ترامب طلب منهم الحديث في ختام المؤتمر الخميس الماضي، لكن الوحيدة التي كانت تحمل كلماتها نبرة الفخر والتحدي هي سفيرته السابقة في الأمم المتحدة نيكي هيلي، في حين كان الآخرون يعبّرون عن الشرف الذي نالهم. سبقت خطابات ترامب على مدار الأيام الماضية حالة من الاصطفاف الجمهوري الكامل خلف الرئيس السابق، وسيطر فريقه على كل شيء، على المتحدثين، والضيوف، والمنصة والإدارة. لم يكن المؤتمر للجمهوريين، بقدر ما كان مؤتمر دونالد ترامب، ولذا لم يكن غريباً أن يعدل المؤتمر برنامجه للسنوات المقبلة، بحيث يزيل لأول مرة ما أقره رونالد ريغان (يوصف بأنه مؤسس الحزب الجمهوري بصورته الحالية) منذ أكثر من 40 عاماً، عندما قرر الجمهوريون أن الحق في الحياة واستهداف قانون فيدرالي يمنع الإجهاض يجب أن يكون دائم الأولوية في سياسات الحزب، وكان هذا القرار هو السبب الرئيسي في جذب المسيحيين الإنجيليين والمتدينين إلى الجمهوريين.

> سيطرة ترامب على الحزب نتاج سنوات من العمل من قبل أتباعه

حتى اللحظات الأخيرة قبل مؤتمر الحزب الجمهوري، لم يكن ترامب قد قرأ برنامج المؤتمر وخطته للسنوات المقبلة، رغم أن الحزب نشرها منذ أكثر من عشرة أيام. الدبلوماسي السابق ورئيس الحزب الجمهوري في ولاية ميشيغن بيت هوكسترا رد على «العربي الجديد» معلقاً على ذلك بقوله: «كنت في اللجنة التي كتبت البرنامج، وقبل يومين من المؤتمر، قال الرئيس (السابق) إنه لم يقرأ البرنامج، وقلنا له سنفعل ما تريد منا أن نفعل. لكن يوم الاثنين الماضي، انضم إلينا وطرح رؤيته في البرنامج، ولماذا هو مهم بالنسبة له. وأستطيع أن أؤكد أن رؤية الحزب تتوافق مع رؤيته بشكل كبير، وأن هذا البرنامج هو الأكثر توافقاً مع رؤية مرشح الحزب في تاريخ الجمهوريين».

لم تكن سيطرة ترامب على الحزب إلا نتاج سنوات من العمل من قبل أتباعه ومحبيه. وكانت تصريحات وآراء ترامب على مدار السنوات التسع السابقة، ترفع من رصيده لدى قاعدة الحزب الجمهوري سواء المتدينين الإنجيليين، أو هؤلاء الذين يؤيدون حق حمل السلاح. وساهمت تصريحاته في دخول ناخبين من اليمين المتطرف لم تكن أصواتهم مسموعة من قبل، ولم يكن لهم تمثيل في الحياة السياسية الأميركية في الخمسين عاماً السابقة، ما دفعه إلى السيطرة على قاعدة الحزب الجمهوري الشعبية، والتي منحته انتصاراً بجانب مستقلين في 2016. لكن في انتخابات 2020، تسببت أزمة «كوفيد» وعزوف نسبة تتجاوز 10% من الحزب الجمهوري لاعتراضها على تغيير هوية الحزب، والولايات المتأرجحة (ميشيغن وبنسلفانيا وشيكاغو)، في فوز الرئيس جو بايدن بالانتخابات الرئاسية التي رفض الرئيس السابق الاعتراف بها.

في أول عامين من رئاسة بايدن، كان ترامب قادراً بشكل دائم على الحصول على تأييد القاعدة الشعبية للحزب الجمهوري. لكن المشكلة أن هذه النسبة لم تكن كافية لوصول أنصاره الذين اختارهم للانتخابات النصفية إلى الكونغرس في 2022. وتسبب فشل الحزب الجمهوري في الحصول على «موجة حمراء» كانت متوقعة في إلقاء اللوم على الرئيس السابق، وإعلان انتهائه سياسياً. وفي هذه اللحظات، كان ترامب يخطط لإطاحة رون ديسانتيس الشعبوي القادم على خطى ترامب، وبإزاحته في الانتخابات التمهيدية مبكراً. بدأ ترامب في فرض نفوذه بالكامل، خصوصاً مع ظهور ميتش ماكونيل، زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ، غير قادر على الكلام أكثر من مرة، وانحياز رئيسي مجلس النواب الحالي مايك جونسون، وسابقه كيفين مكارثي بشكل كامل له خوفاً من الأعضاء اليمينيين داخل الكونغرس، الذين أزاحوا مكارثي من طريقهم بسهولة تامة.

ولم يكن جي دي فانس، الذي اختاره ترامب نائباً للرئيس، المفضّل للقيادات التقليدية للحزب الجمهوري، فهو يتوافق مع ترامب في شعبويته، وفي اعتراضه على دعم الولايات المتحدة أوكرانيا في الحرب ضد روسيا، وانتقاده دور حلف شمال الأطلسي في الحرب، منقلباً هو وترامب على إرث الجمهوريين الذين أشعلوا حربي أفغانستان والعراق. كما يتبنى عزلة الولايات المتحدة، وفرض تعريفات جمركية، كما جاء في كلمة قبوله الترشح نائباً لترامب. لكن خطابه الشعبوي الذي روى فيه قصة حياته ونشأته فقيراً، والذي يحمل انحيازاً إلى الطبقة العاملة التي خرج من صفوفها، هو جوهر ما يريده دونالد ترامب. فهو يريد أن يجتذب هذه الولايات المجاورة لولاية أوهايو مسقط رأس فانس (ولايات بنسلفانيا وميشيغن وويسكونسن)، التي كانت سبباً في خسارته الانتخابات الأخيرة. وتشير الأرقام إلى أن من يخسر ميشيغن - في معظم الحالات - يخسر الانتخابات الرئاسية، لذا كان خطاب فانس يركز على عمال المصانع والطبقة المتوسطة وحمايتها، وهو ما عبّر عنه أيضاً ترامب في كلمته، حيث غازل سكان ولاية ويسكونسن التي استضافت مؤتمر الحزب الجمهوري قائلاً: أنفقنا هنا نحو 250 مليون دولار، وعليكم أن تصوتوا لنا في الانتخابات». من جانبه، قال الجمهوري سكوت كلوج، عضو مجلس النواب الأسبق عن ولاية ويسكونسن، لـ«العربي الجديد»، خلال لقائه بفعاليات المؤتمر، إنه لم يكن يفضل جي دي فانس، وإنه كان يفضل استراتيجية مارك روبيو، خصوصاً أنه لاتيني قادر على تحفيز القاعدة من أصول لاتينية للتصويت لترامب. وأضاف أن فانس يمثل الروح الجمهورية في هذه اللحظة، وأنه يمثل الاتجاه الذي يرغب فيه ترامب عقب أربع سنوات من الآن.

كامالا هاريس مرشحة «طبيعية» للديمقراطيين

تبدو نائبة الرئيس الأميركي جو بايدن، كامالا هاريس، مرشحة طبيعية للحزب الديمقراطي، إذا ما اختار بايدن الانسحاب من سباق الرئاسة، علماً أنّ من المرجح جداً أن يسمّيها بنفسه

واشنطن ـ **العربي الجديد**

ينتظر الحزب الديمقراطي الأميركي، وناخبوه، الأسبوع الحالي، وما إذا كان سيشهد نهاية المخاض الذي يعيشه الحزب، على صعيد هوية مرشحه الرئاسي، وما إذا كان سيبقى الرئيس جو بايدن، أو أن الأخير سينقل الشعلة إلى مرشح آخر أو مرشحة أخرى، بعد الجدل الذي لا يهدأ حول وضعه الصحي، وقدرته على الاستمرار رئيساً في البيت الأبيض لأربع سنوات مقبلة. يأتي ذلك، مع اقتراب شهر أغسطس/آب المقبل، والذي يفترض أن يكون حاسماً للحزب، حيث لا تزال اللجنة الوطنية تعتزم إجراء تصويت افتراضي في أوّل أغسطس، لترشيح بايدن. ومن السيناريوهات التي يتداولها بعض الإعلام الأميركي، أن يخرج بايدن نهاية الأسبوع الحالي، ليعلن الانسحاب من السباق، ونقل ترشيحه إلى نائبته كامالا هاريس، التي قيل إنها بدأت تستعد لذلك.

وفي هذا السياق، ذكر موقع شبكة سي أن أن، أول من أمس السبت، أن لا أحد داخل الحزب يعلم بالتحديد ما ستكون عليه آلية اختيار بديل عن بايدن، لكن العديد من الديمقراطيين يقولون إن أي عملية ستنتهي على الأرجح باختيار هاريس. وتشير الاستطلاعات الداخلية للحزب، بحسب الموقع، إلى أن هاريس ستكون على الأقل أفضل قليلاً من بايدن، وذلك في المواجهة مع الرئيس السابق دونالد ترامب، مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة. كما أن البعض في الحزب، يرى أنها ستكون أسرع من أي مرشح آخر للانطلاق في حملة رئاسية، مع مساعدتها على أن تكون أكثر نشاطاً وزخماً ضد ترامب. وبعض الداعمين لترشيح هاريس، وفق «سي أن أن»، يعتقدون أن أي أحد لن يجرؤ على منافستها. ونقل الموقع عن عضو ديمقراطي في مجلس النواب قوله: «أعتقد أنه يجب أن تكون هاريس (المرشحة البديلة). إنها تواصل حملتها من دون استعراض، وهي الخليفة الطبيعية».

كامالا هاريس في ماريلاند، 24 يونيو الماضي (كيفين ديتش/Getty)

ورأت «سي أن أن» أن قلة يعتقدون بأن بايدن من الممكن أن ينسحب من دون أن يسمي بنفسه المرشح البديل له، وأن اختيار أحد غير هاريس «سيكون إهانة كبيرة لها، بالطريقة ذاتها التي آلمت بايدن عندما اختار الرئيس الأسبق باراك أوباما، وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون لترشيحها للرئاسة في 2016، بدلاً من بايدن الذي كان نائبه». كما أن الرئيس يريد، بحسب الموقع، أن يرشح هاريس لردّ الجميل إلى الناخبين السود، الذين دعموه وكانوا سبباً حاسماً لفوزه في 2020. أما في ما يخص آشلي إتيان، وهي مساعدة سابقة لهاريس، فإنها أكدت للموقع أن «نائبة الرئيس تتمرن حالياً للرئاسة، إذ إن هناك من يعتقد أنه حتى لو فاز بايدن بولاية ثانية، فإن هاريس ستكملها على الأرجح (بسبب وضع بايدن الصحي)، فلماذا لا يحصل ذلك منذ الآن؟». وعلى وقع هذه الترجيحات، أكدت صحيفة نيويورك تايمز، أمس، أن حملة ترامب تتحضر لشنّ هجوم كبير على هاريس، وهو ما كان تناوله الإعلام سابقاً.